



الموسم الثاني
للانصات المركزي

رئيس الجمهورية: حل المشاكل بين المركز والاقليم يخدم الاستقرار في العراق

المصدر

AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 28

الخميس

2023/01/26

No. : 7753



أزمة جديدة تؤثر على مهام الحكومة

رأي خبراء بعد قرار المحكمة الاتحادية



رؤية عامة

المركز، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤. تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية. ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتأثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة . الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة. تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير . وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير
محمد شيخ عثمان
٠٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... ههلو ياسين حسين ... ليلي رحمن ابراهيم
محمد مجيد عسكري ... حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

الاشراف اللغوي

عبدالله علي سعيد

في هذا العدد



○ العراق واقليم كردستان ..

- أهمية توسيع التنسيق العسكري والإستخباري من أجل الاستقرار
- الاتحاد الوطني..سعي متواصل لتعزيز الامن والاستقرار
- كفاح وملاحم مامه ريشه ورفاقه ستبقى خالدة الى الأبد
- مامه ريشه.. اسطورة الكفاح المسلح ضد الاستبداد
- ندعم إجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة وتنقيح سجل الناخبين
- الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤيد اجراء انتخابات شفافة
- سيدة العراق: ندعم أي مشروع يضمن حرية العمل الصحفي في كوردستان
- مؤسسة الرئيس جلال طالباني تتلقى دعما كبيرا لإنجاحها
- افتتاح صالون شارع الجمهوري في كركوك
- كتلة الاتحاد الوطني... ايقاف قرار غير قانوني لمحافظ كركوك
- مباحثات ولقاءات رئيس الجمهورية
- ضرورة تنمية أواصر العلاقات مع الجمهورية الألمانية
- المحكمة الاتحادية تحكم بالغاء قرارات تحويل الأموال لإقليم كردستان

○ رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

- محمد شياع السوداني: العراق وفرنسا .. نحو مستقبل زاهر
- عبدالمنعم الأعسم : المركز والإقليم.. بهدوء
- بعد زيارة ماكغورك وقآني إلى بغداد.. ما الأهداف والرسائل؟
- د.عادل عبدالمهدي: الدولار، ضريبة الأثرياء على الفقراء

○ المرصد التركي و الملف الكردي

- اجتماع لـ"فك عقدة" منافس إردوغان على الرئاسة
- تركيا على شفا الديكتاتورية مع اقتراب الانتخابات

○ رؤى وقضايا عالمية

- حراك لفت في الشرق الأوسط.. حرب أم سلام؟
- العملية ليوبارد .. كيف تخطط أوكرانيا لاختراق الروس واستعادة أراضيها؟

العدد: 7753 ... 2023-01-26



اهمية توسيع التنسيق العسكري والإستخباري من أجل الاستقرار

استقبل بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الثلاثاء ٢٤/١/٢٠٢٣ في منزل مام جلال بالعاصمة بغداد ثابت محمد سعيد العباسي وزير الدفاع العراقي.

وجرى خلال الاجتماع الذي حضره خالد شواني عضو المكتب السياسي وهريم كمال آغا عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني، مناقشة الوضع الأمني في البلاد والمناطق المستقطعة ومواجهة الإرهاب وتفعيل الغرف العسكرية المشتركة، كما شدد الاجتماع على توسيع التنسيق العسكري والإستخباري من أجل الحفاظ على الاستقرار.

من جهته، أشاد بافل جلال طالباني بالقوات الوطنية على جهودها ومساعدتها المستمرة لحماية حياة المواطنين، قائلاً: إن استمرار وتوسيع التنسيق بين الجانبين عنصرٌ مهمٌ لحماية الأمن ويمكننا عن طريقه أن نسد الطريق أمام أي نزعة تريد زعزعة الاستقرار في البلاد.



الاتحاد الوطني..سعي متواصل لتعزيز الامن والاستقرار

يعمل الاتحاد الوطني الكوردستاني وعلى جميع المستويات من اجل تعزيز الامن والاستقرار عن طريق التعاون بين القوات الاتحادية وقوات البيشمركة. وفي هذا الصدد التقى بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، ثابت محمد سعيد العباسي وزير الدفاع العراقي.

وجرى خلال الاجتماع، مناقشة الوضع الأمني في البلاد والمناطق المستقطعة ومواجهة الإرهاب وتفعيل الغرف العسكرية المشتركة، كما شدد الاجتماع على توسيع التنسيق العسكري والإستخباري من أجل الحفاظ على الاستقرار. من جهته، أشاد الرئيس بافل جلال طالباني بالقوات الوطنية على جهودها ومساعدتها المستمرة لحماية حياة المواطنين، قائلاً: إن استمرار وتوسيع التنسيق بين الجانبين عنصر مهم لحفظ الأمن ويمكننا عن طريقه أن نسد الطريق أمام أي مؤامرة تريد زعزعة الاستقرار في البلاد.

اللقاء جاء لتعزيز التعاون والتنسيق

يقول هريم كمال آغا رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني في مجلس النواب خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: ان لقاء بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني مع وزير الدفاع العراقي جاء لتعزيز التنسيق والتعاون بين قوات البيشمركة وقوات الجيش.

واضاف: ان الرئيس بافل جلال طالباني يؤكد دائماً على ضرورة تعزيز التنسيق والتعاون بين قوات الجيش والبيشمركة للقضاء على مخاطر الارهاب وتقوية الامن والاستقرار في المنطقة.

تشكيل قوات مشتركة بين البيشمركة والجيش

يقول هريم كمال آغا: ان التعاون والتنسيق بين قوات الجيش والبيشمركة مهم جداً لتعزيز الامن والاستقرار في العراق.

واضاف: هناك ضرورة لتشكيل قوات مشتركة بين البيشمركة والجيش لحماية المناطق التي تحتوي على ثغرات امنية لحماية المواطنين والقضاء على بقايا تنظيم داعش الارهابي.

سعي حثيث لحماية المواطنين

يقول جمال حويزي نائب رئيس لجنة المناطق الكوردستانية خارج الاقليم في برلمان كوردستان لـ PUKMEDIA: ان الزيارات التي يقوم بها الرئيس بافل جلال طالباني الى العاصمة بغداد واجتماعاته مع المسؤولين هناك مهمة جداً. واضاف: ان هذه الزيارات تهدف الى حماية المواطنين وتوفير مستحقاتهم وهي زيارات مكوكية وسعي حثيث من اجل حماية المواطنين.

سد الثغرات الامنية

يقول جمال حويزي: ان زيارات الرئيس بافل جلال طالباني: تهدف الى سد الثغرات الامنية الواقعة بين نقاط تمركز قوات البيشمركة والجيش في المناطق المتنازع عليها. واضاف: هناك مخاطر تهدد المواطنين في تلك المناطق كما توجد مشاكل بين الفلاحين الكورد والعرب في المناطق المتنازع عليها، لذا نرى ان الرئيس بافل جلال طالباني يعمل خلال زيارته الى العاصمة بغداد الى معالجة تلك المشاكل وحماية المواطنين في المناطق المستقطعة.

التنسيق العسكري أمر ضروري جداً

يقول النائب كريم شكر عضو لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب خلال تصريح لـ PUKMEDIA: ان التنسيق والتعاون بين قوات البيشمركة والجيش خطوة مهمة لسد الفراغات الامنية وخاصة في المناطق المتنازع عليها. واضاف: نحن في كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني ومن منطلق شعورنا بالمسؤولية تجاه المواطنين نعمل على تعزيز التنسيق والتعاون بين قوات البيشمركة والجيش. واضاف: ان مواطنينا في المناطق المتنازع عليها في خانقين وكركوك وخورماتو ودوبزهم على خط التماس ومع الاسف الاوضاع الامنية غير مستتبة في تلك المناطق لذا من الضروري جداً حمايتهم من الهجمات الارهابية.



مامه ريشه

كفاح وملاحم مامه ريشه ورفاقه ستبقى خالدة الى الابد

أصدر بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني يوم الثلاثاء ٢٤/١/٢٠٢٣، بياناً في ذكرى استشهاد مامه ريشه ورفيقه، فيما يأتي نصه:

في الذكرى الـ ٣٨ لاستشهاد صقر كرميان الباسل ورفيقه سردار ومحسن، ننحني بمنتهى الإجلال والمحبة والتقدير ازاء شهادتهم وبسالتهم.

التاريخ شاهد كيف كان مامه ريشه ورفاقه يواجهون الظلام كالاسود ويلهبون شرارة الثورة، حيث سطوروا ملاحم عظيمة ستبقى خالدة في ذاكرتنا الى الابد وستدون اسمائهم في تاريخ نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني بأحرف من ذهب كحماة كوردستان.

تحية الى روح مامه ريشه ورفاقه وسائر شهداء طريق تحرير كوردستان.

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني



مامه ريشه.. اسطورة الكفاح المسلح ضد الاستبداد

بعد النكسة التي اصيبت بها ثورة شعب كردستان، واحتلال قرى وقصبات كردستان من قبل ازام النظام البعثي البائد، ظهرت في منطقة جباري وهموند وقره حسن، قوة (٤ جباري) بقيادة الشهيد مامه ريشه الذي اصبح اسطورة الكفاح المسلح.

مامه ريشه، أسمه نجم الدين شكر رؤوف، من مواليد ١٩٥٥ ولد في قرية طالبان في منطقة كرميان، من عائلة كردية الأصل داخل بيئة نظيفة وصافية ومحبة لقوميتهم الكردية، لذلك ومنذ نعومة أظافره تولدت عنده الروح الوطنية، وفي العام ١٩٧٠ كانت من أهم أمنياته أن يصبح فدائياً وينضم إلى الإنتفاضة الفلسطينية. وفي العام ١٩٧٨ عندما مارس النظام البعثي البائد أبشع سياساته في مناطق إقليم كردستان ألا وهي سياسية التعريب والتهجير القسري، اندفع مامه ريشه إلى حمل السلاح والانضمام إلى صفوف قوات البيشمركة والقتال ضد أزام النظام البعثي ضد القهر والإضطهاد.

الشهيد مامه ريشه خلال فترة زمنية وجيزة برز من بين المئات من قوات البيشمركة وبذلك كان صمام الأمان لأكثرية العمليات الفدائية، كما وأشتهر بسرعة البرق وأمسى العدو يحسبون له ألف حساب، وبذلك حقق الإنتصارات الواحدة تلو الأخرى في أغلب المناطق المنبسطة والمجاورة لمدينة كركوك.

ومع كل عملية قام بها البطل مام ريشه ضد الظلم والطغيان كانت تعلق من شهرته وتزيد محبته في قلوب شعب كردستان، وزرع مامه ريشه الرعب والهلع بين أجهزة النظام البعثي والعساكر والطائرات والمدفعية.

أكثر الملاحم كانت مليئة ببطولات قوات بيشمركة كوردستان وكان لمامه ريشه دور بارز فيها، بداية من (تل العرب) إلى ملحمة تحرير قرية (بيتوانه)، تعرض البطل مامه ريشه الذي كان يلقب بـ(صقر كرميان) خلال معارك البيشمركة إلى الإصابة لأربعة مرات، إستشهد والده (مام شكر) وأخيه (أحمد) على يد أزام النظام البعثي العام ١٩٨١.

مامه ريشه حاضر في قلوب ووجدان جميع المظلومين والمضطهدين والفقراء وهمة الثوار والمقاتلين الشرفاء اينما كانوا، أهتم به الناس وتغنوا ببطولاته وشجاعته وصبره وتضحياته.

مامه ريشه سيدخل كركوك هذه الليلة

جميع الأجهزة وبضمنها قيادة الجيش بأستخباراتها ومغاويرها تدخل في حالة أذار من الدرجة الأولى، بمجرد ان تسمع هذا الخبر، ينطلق مامه ريشه كالصقر الى كركوك والمناطق المجاورة لها لتنفيذ العمليات الفدائية وتحقيق الأنتصارات، في كركوك واطرافها والتي تحتوي على:

- * مقر قيادة الفيلق الأول.
 - * مقر إحدى فرق الحرس الجمهوري.
 - * مقر منظومة الأستخبارات الشرقية وعشرات المراكز الأستخباراتية كأستخبارات الفيلق ومواقع الفيلق وغيرها.
 - * مقر قيادة مكتب تنظيم الشمال لحزب البعث المنحل.
 - * مقر قيادة قاعدة كركوك الجوية حيث عشرات المقاتلات المختلفة والسمتيات.
 - * مقر مديريات للأمن والأمن الشمالي.
 - * مقر تنظيمات حزب البعث المنحل في جانبي كركوك.
 - * الآلاف من الجيش الشعبي.
- أستطاع مامه ريشه ورفاقه أن يزرعوا الرعب والهلع بين كل تلك الأجهزة والعساكر والطائرات والمدفعية!!!

حصار جمجمال

في العام ١٩٨٣، وصلت انباء الى الشهيد مامه ريشه بأن ازلام النظام البعثي البائد يحاصرون ٣ من افراد البيشمركة في منزل في قضاء جمجمال، وعلى الفور توجه الشهيد مامه ريشه ورفاقه لنجدة البيشمركة وفك الحصار عنهم، وبحلول الليل وصل الشهيد مامه ريشه ورفاقه الى جمجمال، لكن المعركة كانت قد انتهت واستشهد البيشمركة الابطال بعد مقاومة بطولية وقتلهم العشرات من ازلام النظام البعثي البائد، فقرر الشهيد مامه ريشه الثأر للبشمركة الشهداء، فهاجم هو ورفاقه

مقرات الجيش والجيش الشعبي في قضاء جمجمال وقتلوا العشرات من ازام النظام البعثي البائد وعادوا الى مناطقهم.

بطولة اخرى

في العام ١٩٨٣ ينطلق الشهيد مامه ريشه و٤ من رفاقه الى منطقة قرهنجير لمهاجمة مقرات الجيش الشعبي في المنطقة، وبعد الهجوم على المقر وقتل العشرات من افراد الجيش الشعبي، انتشر ازام النظام البائد في المنطقة للبحث من الشهيد مامه ريشه ورفاقه، وشاركت جميع صنوف الجيش والجيش الشعبي وازلام النظام البائد وطائرات مروحية في عملية البحث، لكن الشهيد مامه ريشه استطاع وبكل بسالة الاختباء بشكل جيد جداً من ازام النظام البائد، بحيث كانوا لا يبعدون عنه سوى امتار قليلة لكنهم لم يتمكنوا من رؤيته ورفاقه، وكانوا يسمعونهم يقولون (اين ريشه؟، اين اختفى؟، هل سحبت السماء؟، هل هو من الجن ليختفي ويظهر بسرعة البرق؟).

من هو مامه ريشه

الشهيد البطل نجم الدين شكر رؤوف المعروف بـ(مامه ريشه)
 * ولد الشهيد العام ١٩٥٥ في قرية طالبان التابعة لمنطقة كرميان.
 * تولد عنده الأحساس الوطني منذ ريعان شبابه.
 * اتصل بالثورة الفلسطينية في العام ١٩٧٠ واصبح فدائياً.
 * انضم الى صفوف قوات البيشمركة في العام ١٩٧٨، عندما قام النظام البعثي بتنفيذ سياسات التعريب والتهجير والاضطهاد ضد أبناء شعب كوردستان.
 * كان للشهيد (مامه ريشه) دور بارز وكبير في تنفيذ العمليات العسكرية ضد ازام النظام البائد.
 * في العام ١٩٧٩ واصل الشهيد نضاله في صفوف قوات البيشمركة ضمن القاطع الرابع في منطقة بازيان. بعد ذلك اصبح قائد لقوة (٤ جباري)، حيث زرع الشهيد الرعب والهلع بين ازام النظام البعثي بشجاعته وتصديه لهم، حيث لقب بـ(صقر كرميان).
 * إستشهد والده (شكر) وأخيه (أحمد) على يد ازام النظام البعثي في العام ١٩٨١.
 * خاض الشهيد (مامه ريشه) العديد من الملاحم البطولية، وانتصر فيها هو وعدد قليل من رفاقه على الجيوش الجرارة للنظام البعثي البائد.
 * استشهد الشهيد (مامه ريشه) في ١٩٨٥/١/٢٤، هو وأثنين من رفاقه البيشمركة في قرية (حسن ئاوا).

ندعم إجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة وتنقيح سجل الناخبين



اشار قوباد طالباني نائب رئيس وزراء إقليم كردستان، يوم الثلاثاء ٢٤/١/٢٠٢٣، الى أبرز المعوقات التي تحول دون إجراء انتخابات شفافة في الإقليم، وفيما دعا إلى إيجاد حل شامل وطويل الأمد للمشكلات بين أربيل وبغداد، شدد على ضرورة أن يكون المواطن المحور والمستفيد الأول من ملف الطاقة.

وقال المكتب الإعلامي لطالباني في بيان إن الأخير "استقبل، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام روزماري ديكارلو والممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسخت، فيما تباحت الطرفان في ملف الانتخابات والطاقة ومشكلات الإقليم الداخلية والعلاقات مع الحكومة المركزية".

وأضاف أن "المجتمعين شددوا على إجراء انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة في الإقليم، حيث عدد طالباني للوفد الضيف العقبات التي تقف في طريق العملية وهي النظام الانتخابي والدوائر الانتخابية وتنقيح سجل الناخبين ومقاعد الكوتا والمكونات مع مصير مفوضية الانتخابات"، داعياً "الأمم المتحدة للمساهمة في حل المشكلات وضمان إجراء انتخابات ناجحة تصبح أساساً لتمثيل حقيقي لشعب كردستان".

وأكد طالباني وفقاً للبيان أن "المكونات والأقليات في إقليم كردستان لها احترامها واعتباراتها، ونسعى جدياً لتكون صاحبة قرارها السياسي المستقل وممثلين حقيقيين بعيداً عن التدخلات الحزبية والسياسية".

ضرورة إيجاد حل شامل للمشكلات بين أربيل وبغداد

وفيما يتعلق بالعلاقات بين الإقليم وبغداد، أكد طالباني على ضرورة إيجاد حل شامل وطويل الأمد للمشكلات بين أربيل وبغداد بما يسفر عن استقرار سياسي واقتصادي، معرباً عن الاستعداد لاتخاذ أي خطوة في هذا الصدد، وفق الأسس الدستورية والتفاهم والمشاركة.

وفيما يخص ملف الطاقة، لفت طالباني للوفد الضيف إلى أننا نهدف ليكون شعب كردستان المستفيد الأول من مصادر الطاقة ولاسيما الغاز الطبيعي الذي يجب أن يستخدم لسد الحاجة المحلية وتحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

وفي جانب آخر من اللقاء تطرق الحضور إلى وضع المجتمع المدني في إقليم كردستان، إذ أشار نائب رئيس وزراء إقليم كردستان إلى الدور المهم للمنظمات غير الحكومية التي تمثل قامة أساسية من قامات المجتمع المدني، معتبراً أن المنظمات لها مآخذها على السلطة والقوى السياسية ولا بد من أخذ ذلك على محمل الجد.

وأثنى نائب رئيس وزراء إقليم كردستان قوباد طالباني على مساعي الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق، جينين هينيس بلاسخت، مبيناً أن بلاسخت خطت خطوات مهمة نحو حل المشكلات.

PUKmedia



الاتحاد الوطني الكردستاني يؤيد اجراء انتخابات شفافة

تنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات

يسعى الاتحاد الوطني الكردستاني لاجراء انتخابات برلمان كردستان وعدم تأجيلها، لكن بعد تعديل القانون وتنقيح سجل الناخبين وتغيير نظام الدائرة الواحدة الى الدوائر المتعددة. هذه المطالب تدخل ضمن تطوير وادامة العملية الديمقراطية واجراء انتخابات نزيهة وشفافة في اقليم كردستان.

يقول زياد جبار رئيس كتلة الاتحاد الوطني الكردستاني في برلمان كردستان للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكردستاني PUKMEDIA: الاتحاد الوطني مستعد للانتخابات لكن وفقا للشروط التي اعلنها سابقاً والتي تشمل تنقيح سجل الناخبين وتفعيل مفوضية الانتخابات وتعديل قانون الانتخابات.

شروط تهدف الى اجراء انتخابات نزيهة

يقول زياد جبار: ان الشروط التي وضعها الاتحاد الوطني الكردستاني تهدف الى اجراء انتخابات نزيهة وشفافة وهذا الشروط هي مطالب جميع الاطراف السياسية ويجب على الاطراف السياسية ان تعرف عدد مقترعيها بعيدا عن التزوير لكي نعمل جميعا على اعادة ثقة الناخبين بصناديق الاقتراع.

واضاف: ان الاتحاد الوطني الكورستاني وعند تشكيل الكابينة لجديدة لحكومة اقليم كردستان اتفق مع الحزب الديمقراطي على تعديل قانون الانتخابات بالتوافق بين جميع الاطراف السياسية لكن مع الاسف لحد الان ولم تنفذ اغلب فقرات ذلك الاتفاق.

أحزاب رئيسية تدعو الى تعديل القانون وتفعيل المفوضية

إجتمع ممثلو الاتحاد الوطني الكوردستاني وحركة التغيير والاتحاد الاسلامي وجماعة العدل الكوردستانيه اليوم في السليمانية، لبحث الملفات المتعلقة بانتخابات برلمان إقليم كردستان. واكدت الاحزاب المجتمعة في بيان على «ضرورة تعديل قانون الانتخابات في اقليم كردستان وتفعيل مفوضية الانتخابات، كما شددت الاحزاب المجتمعة على ضرورة «تهيئة الارضية المناسبة والمستقرة لاجراء انتخابات نزيهة وشفافة».

يقول رزكار حاج حمه عضو المكتب السياسي ومسؤول مؤسسة الانتخابات للاتحاد الوطني في تصريح لـ PUKMEDIA: حضر الاجتماع 4 احزاب رئيسية في اقليم كردستان وهي الاتحاد الوطني وحركة التغيير والاتحاد الاسلامي وجماعة العدل، وبحث الاجتماع، موضوع انتخابات برلمان كردستان، مؤكدا استعداد الاحزاب الاربعة الرئيسية لاجراء انتخابات نزيهة وشفافة».

وقد ساندت حركة التغيير والاتحاد الاسلامي وجماعة العدل موقف الاتحاد الوطني بضرورة انتخابات نزيهة وتعديل القانون القديم وإعطاء مهلة لمفوضية الانتخابات في الاقليم لتنقيح سجل الناخبين.

الاتحاد الوطني لا يهمل العملية الديمقراطية

يقول لطيف نيروبي عضو المجلس القيادي للاتحاد الوطني الكوردستاني لـ PUKMEDIA: الاتحاد الوطني الكورستاني يؤيد دائما تنفيذ العملية الديمقراطية والانتخابات تعتبر احدى الاسس المهمة للديمقراطية في اقليم كردستان.

واضاف: اجراء الانتخابات وفقا للدوائر المتعددة وانتخاب المكونات لممثليها الحقيقيين في برلمان كردستان من مطالب الاتحاد الوطني وهذه الامور تجعل من الانتخابات اكثر شفافية بعيدة عن التزوير وبالتاكيد اغلب الاطراف السياسية لها نفس المطالب.

واضاف: ان الاتحاد الوطني موقفه واضح من الانتخابات ولايؤيد تاجيلها لكن لايمكن اجراء انتخابات في اقليم كردستان كالسابقة يكون طرفا واحدا راضيا عنها وترفضها الاطراف الاخرى.

PUKmedia



سيده العراق الأولى: ندعم أي مشروع يضمن حرية العمل الصحفي في كردستان

اجتمعت سيده العراق الأولى شاناز إبراهيم أحمد، مع عدد من رؤساء التحرير ومديري القنوات الاعلامية والصحفيين في السليمانية، وجرى خلال الاجتماع التباحث حول حرية الصحافة والعمل الصحفي الرصين والملتزم والعقبات والعراقيل أمام العمل الصحفي، كما تم التأكيد على أن من واجب جميع الأطراف احترام حرية التعبير ومهنة الصحافة. كما أشارت السيدة شاناز إبراهيم أحمد الى أهمية دور الصحفيين والاعلاميين في إيصال الحقيقة والمعلومات الصحيحة، قائلة: «على الصحفيين والقنوات الإعلامية أن يكونوا صادقين في إيصال الأخبار والمعلومات، والاعتماد على المصادر الموثوق بها»، وأضافت «من المهم للاعلام الرصين والملتزم، أن يكون محايدا وبعيدا عن الصراعات السياسية، وأن يحافظ على مصداقيتها، لأن الأزمات والصراعات السياسية مصيرها الحل، ولكن ضريبة الأخطاء تدفعها الصحافة والقنوات الاعلامية».

وسردت السيدة الأولى أمثلة حول الأخطاء والتحيز والافتقار الى المصادر الدقيقة في نقل الأحداث، حيث قالت: «المصادر الخبرية المجهولة تضر بالثقة والمصداقية، حيث لا يمكن تجاهل الأهمية المهنية للعمل الصحفي، وهذا يحتاج الى تحمل المسؤولية».

وفيما يتعلق بحرية العمل الصحفي، أعربت سيده العراق الأولى عن دعمها التام لهذا الجانب، مشددة على ضرورة عدم وضع العراقيل أمام العمل الصحفي وتوفير مصادر المعلومات، وأوضحت: «ندعم أي مشروع قانون يضمن حرية العمل الصحفي للاعلاميين في اقليم كردستان»، ودعت الى أن تكون المواقع الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي مصادر صحيحة لإيصال المعلومات، وليس التضليل وكيال الاتهامات».

PUKmedia



دامهزراوهى سهرۆك جهلال تالهبانى
PRESIDENT JALAL TALABANI FOUNDATION
مؤسسة الرئيس جلال الطالباني

مؤسسة الرئيس جلال طالباني تتلقى دعماً كبيراً لإنجاحها

الرئيس مام جلال شخصية استثنائية في تاريخ العراق السياسي المعاصر

التقى السفير محمد صابر رئيس مؤسسة جلال الطالباني مساء الاثنين برئيس الوزراء الأسبق عادل عبد المهدي، كما والتقى بالمشرف العام لمؤسسة بحر العلوم الخيرية ابراهيم بحر العلوم ومستشار وزارة الثقافة.

الرئيس مام جلال كان العقل الواسع الذي اتسع لكل العراقيين

وقال المشرف العام لمؤسسة بحر العلوم الخيرية ابراهيم بحر العلوم للمسرى، ان "مؤسسة الرئيس جلال طالباني تحمل الاسم الرمزي الوطني في النضال الكبير والعقل الواسع الذي اتسع لكل العراق ونضاله في كل العقود الماضية".
واضاف بحر العلوم، أن "مام جلال يعتبر اليوم احد الرموز الاساسية واحد الاعضاء المؤسسين لهذا التغيير ونضاله الكبير، لذلك نجد ان هذه المؤسسة قد تكون احدى النقاط المضيئة التي يمكن ان تسلط الضوء على حياة مام جلال وفكره وتراثه، كما يمكن ان تكون هناك علاقة وشراكة مع مؤسسة بحر العلوم بحكم العلاقة الكبيرة والصدقة الواسعة بين الشخصيتين الذين كانا حريصين على قيم مهمة".

ستكون هناك مذكرة تفاهم بين المؤسستين

واشار الى انه "يمكن ان تكون هناك مشاريع مشتركة بين المؤسستين، حيث اقترحنا للسفير الدكتور محمد صابر في زيارته اليانا ان تكون هناك مذكرة تفاهم بين المؤسستين قد تشمل قضايا كثيرة منها الاكاديمية والثقافية وفي

القادم من الايام ستكون لدينا لقاءات اخرى للتركيز على بعض المسائل للاستفادة منها في تحقيق اهداف المؤسستين". وقال، ان "مام جلال شخصية استثنائية في تاريخ العراق السياسي المعاصر، الشخصية المرنة الصلدة في آن واحد الذي كان يمتلك الثنائيات، بحيث اصبح قريبا من الجميع ويعيش في عقول العراقيين وكان له الدور الكبير في تخليص العراقيين من الحقبة الديكتاتورية"، مضيفا ان "نضالاته كانت واسعة وكان دوره كبيرا في المعارضة وكان احتضانه للقوى العراقية بكافة مشاربها الاثر الكبير في ترسيخ التوافق نحو اسقاط النظام الديكتاتوري وان وفاء مام جلال كان وفاء غريبا جدا وكان محبا لاصدقائه ولبلده وكان كرمه شيئا لا يوصف، لذلك فان هذه الصفات قد لا تتكرر في شخصية اخرى، لذلك نقول ان مام جلال شخصية استثنائية قاد حركة النضال الكوردي طوال العقود الماضية ضد الطغيان ونجح في الكثير منها واستمر في تعشيق عمله النضالي مع العراقيين في اسقاط صدام".

واشار الى ان "هذه الشخصية ستبقى رمزا كبيرا في تاريخ العراق وفي ذاكرة العراقيين وخاصة بعد التغيير خلال 8 سنوات من رئاسته للعراق الجديد وكانت لديه بصمات واضحة جدا في حلحلة الازمات، لذلك كنا نسميه صمام الامان، لانه كان شعلة من المحبة والعطاء والوئام والقدرة على حل الخلافات والازمات بين العراقيين".

* * كما والتقى السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني، برئيس الوزراء الاسبق عادل عبد المهدي، وبحث مع اهداف المؤسسة.

وقال صابر خلال اللقاء، ان "مؤسسة الرئيس جلال طالباني مؤسسة غير حكومية، ثقافية، وتهتم بسيرة مام جلال ونضاله السياسي ودوره في بناء العراق الجديد.

وزارة الثقافة: المؤسسة تجربة جديدة للعراق والمنطقة

وكان السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني بحث مع مستشار وزير الثقافة العراقي سعد أسكندر، كيفية إرساء قواعد المؤسسة والاستفادة من خبرات الوزارة في أرشفة محطات الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني. وقال رئيس المؤسسة السفير محمد صابر في تصريح إن "المؤسسة تنهض بتوثيق أرشيف الرئيس مام جلال على مدار حياته لأجل التأسيس لمتحف خاص يليق بالرئيس الراحل"، مبينا أن "المؤسسة تسعى لتخليد أفكار مام جلال".

وبين أن "زيارة القائمين على شؤون المؤسسة إلى بغداد تأتي لإقامة علاقات مع الأحزاب وأصدقاء الراحل والمنظمات الدولية والسفارات، وتوثيقها"، مبينا أن "المؤسسة تهدف لخدمة التعايش السلمي وتعميق الديمقراطية وحماية حقوق الفرد والحريات العامة، تلك المبادئ التي نادى بها الرئيس العراقي الراحل جلال طالباني".

بدوره قال مستشار وزير الثقافة العراقي سعد أسكندر إن "المؤسسة تجربة جديدة للعراق والشرق الأوسط في تكريم شخصيات سياسية لعبت دورا حاسما في التطورات السياسية التي شهدتها العراق، كالرئيس العراقي الراحل جلال طالباني".

مؤسسة الرئيس جلال طالباني ترنو لدور فعال لخدمة السلام والمحبة

كما و إلتقى وفد المؤسسة برئاسة السفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني، على حدة كلا من رئيس تحالف الفتح هادي العامري وزعيم تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم ورئيس ائتلاف النصر الدكتور حيدر العبادي والنائب الأول لرئيس مجلس النواب محسن المندلوي.

وخلال اللقاء قدم رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني نبذة مختصرة عن المؤسسة وأهدافها لرئيس تحالف الفتح هادي العامري، بالإضافة إلى أهميتها للقيام بدورها الفعال في الأنشطة التي تخدم السلام والوثام والمحبة بين أطياف الشعب العراقي.

شخصية وطنية وذو أخلاق عالية ومثال للتسامح

ومن جهته رحب رئيس تحالف الفتح الحاج هادي العامري بالسفير محمد صابر رئيس مؤسسة الرئيس جلال طالباني والوفد المرافق له، معبرا عن فرحته بتأسيس هذه المؤسسة باسم الرئيس الراحل جلال طالباني، كونه شخصية وطنية وذو أخلاق عالية ومثال للتسامح، مؤكداً أن "فقدان هكذا شخصية كان في زمن وجميع العراقيين بكل أطيافهم بحاجة ماسة إليه".

وأبدى العامري استعداده الكامل لدعم المؤسسة، بكل ما لديه من إمكانيات، من أجل نجاحها وكذلك من أجل تخليد اسم جلال طالباني.

نبحث الاستفادة من مدرسة مام جلال وجعلها في مخطوطات كتب ومناهج

كما وزار المشرف العام لمؤسسة الرئيس جلال طالباني السفير محمد صابر والوفد المرافق له زعيم تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم، وبحث الجانبان خلال اللقاء أهمية المؤسسة وتنشيط دورها في بغداد. كما زار وفد مؤسسة الرئيس جلال طالباني مؤسسة الحكيم الدولية والتقى بمدير المؤسسة وتفقد المتحف الخاص بيت الحكيم.

وقال القيادي في تيار الحكمة الوطني عبد الله الزبيدي لوسائل الإعلام إن "زيارة السفير محمد صابر ولقائه بسماحة السيد عمار الحكيم استذكار عدة مضامين، منها استذكار آثار الراحل مام جلال ووتأثيره في العملية السياسية والمدرسة التي اختطها لنفسه والذي استفاد منها الكثير من الشخصيات السياسية في إدارة العمل والملفات السياسية في البلاد، فضلا عن كيفية الاستفادة من هذه المدرسة وجعلها في مخطوطات كتب ومناهج"، مبينا ان اللقاء تناول أيضا "موضوع آلية أو كيفية التعاون بين مؤسسة الحكيم ومؤسسة مام جلال".

مؤسسة الرئيس جلال طالباني تساهم في حفظ الإرث التاريخي للوطنيين

من جهته قال الدكتور محمد حسام الحسيني عضو المكتب السياسي لتيار الحكمة الوطني إنه تشرفنا اليوم بزيارة وفد مؤسسة الرئيس جلال طالباني، حيث أن هذه المؤسسات لها دور مهم في حفظ الإرث التاريخي للشخصيات الوطنية التي ساهمت في تأسيس التجربة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، والتي واجهت أيضا النظام الدكتاتوري قبل هذا التاريخ، مؤكداً أن هذه الشخصيات الوطنية كانت لها بصمة واضحة في تحديد ملامح الدولة العراقية قبل وبعد ٢٠٠٣. كما والتقى السفير محمد صابر رئيس مؤسسة جلال طالباني والوفد المرافق له، رئيس ائتلاف النصر الدكتور حيدر العبادي.

وفي مستهل اللقاء قدم السفير محمد صابر شرحا موجزا عن مهام وأهداف المؤسسة لرئيس الوزراء الأسبق الدكتور حيدر العبادي.

العبادي: مستعدون لدعم المؤسسة تخليداً لدواره في تقليل الفجوات بين العراقيين

ومن جانبه رحب العبادي برئيس المؤسسة والوفد المرافق له، واسترجع خلال الحديث ذكرياته مع الرئيس الراحل مام جلال، واصفا إياه بالرجل المناضل والشخصية الفذة للدور الذي أداه خلال مسيرته النضالية ضد الكتلانورية، وعمله أثناء تسنمه رئاسة الجمهورية للتقريب بين الفئات المختلفة وتعزيز روح التفاهم وتغليب لغة الحوار على العنف. وأبدى العبادي استعداداه الكامل لدعم المؤسسة بكل أنواع المساعدة والمساندة، تخليداً لاسم الرئيس مام جلال ولعمله على تقليل الفجوات بين أطراف الشعب العراقي كافة.

مدينون للرئيس جلال طالباني ونقترح إحياء ذكراه في البرلمان

وفي بداية اللقاء قدم السفير محمد صابر رئيس المؤسسة نبذة مختصرة عن أهداف المؤسسة، كونها باسم شخصية مهمة وبارزة في التاريخ السياسي والوطني في العراق . ومن جانبه رحب المنداوي بوفد مؤسسة الرئيس جلال طالباني، مهنئاً السفير محمد صابر بمناسبة تأسيس المؤسسة، وقال في شخص الرئيس مام جلال بأنه شخصية سياسية عظيمة ونادرة في تاريخ العراق، ومن المهم جدا أن يخلد اسمه في تاريخ العراق للأجيال القادمة، مقترحاً إحياء الذكرى لرحيله في قاعة مجلس النواب وبأنه سيكون من المساندين الأوائل لهذا المقترح، وذلك لأن سياسيي العراق مدينون لهكذا شخصية وطنية وما قدمه من أجل العراق والعراقيين أجمع.

دور وحضور للمؤسسة في بغداد والمحافظات كافة

هذا والتقى السفير محمد صابر رئيس مؤسسة جلال طالباني، الثلاثاء، في بغداد وزير البيئة نزار ثاميدي، كما والتقى بمسؤول مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني رابحة حمد . وخلال اللقاء تبادل رئيس المؤسسة ووزير البيئة الآراء حول زيارة الأخير لبغداد ولقائه بعدد من الشخصيات العراقية حول تنشيط المؤسسة وإيجاد سبل التنسيق والتعاون مع منظمات ومؤسسات وشخصيات سياسية واكاديمية عراقية. وبحث الجانبان أيضاً خلال اللقاء، آخر مستجدات الوضع في بغداد. كما وزار رئيس مؤسسة جلال طالباني السفير محمد صابر مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني، وكان في استقباله مسؤول المركز رابحة حمد. وفي مستهل اللقاء، رحبت مسؤول مركز تنظيمات بغداد للاتحاد الوطني الكوردستاني رابحة حمد بالسفير محمد صابر، ومن ثم بحث الجانبان سبل تنشيط دور مؤسسة الرئيس جلال طالباني في بغداد والمحافظات كافة.

-المرصد-المسرى



افتتاح صالون شارع الجمهوري في كركوك

افتتح آسو مامند عضو المكتب السياسي مسؤول تنظيمات كركوك و صلاح الدين للاتحاد الوطني الكوردستاني وبحضور روند ملا محمود مسؤول مركز تنظيمات كركوك للاتحاد الوطني الكوردستاني و ستران عبدالله مسؤول مكتب الإعلام المركزي في الاتحاد وعدد من قياديين الاتحاد والنخب الثقافية والإعلامية والصحفية في كركوك والسيدة نيشتمان عقيلة الشهيد المناضل مامه ريشه مساء الثلاثاء، صالون شارع الجمهوري الذي يشرف عليه مؤسسة كركوك الإعلامية .

واستهل حفل افتتاح الصالون بالوقوف ترحماً لأرواح الشهداء الخالدين وكلمة ترحيبية من قبل الإعلامي محمد طاهر، ومن ثم ألقى عماد ناصح المشرف على مؤسسة كركوك الإعلامية كلمة أشار فيها إلى أهمية هذا الصالون في احتضانه للأدباء والمثقفين في المحافظة، بعد ذلك ألقى آسو مامند كلمة أشاد في مستهلها بالدور الذي لعبته مؤسسة كركوك الإعلامية من أجل انبثاق هذا الصالون لغرض تنظيم الندوات الثقافية لشريحة مثقفة وواعية في مدينة كركوك، بالإضافة إلى تفعيل دور فضائية كركوك في الارتقاء ببرامجها، مثنياً بدور مكتب الإعلام المركزي في الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي يواصل دوره الفاعل في الارتقاء بالفنون الإعلامية فيها.

واوضح مامند أن هذه المناسبة تتزامن مع الذكرى ٣٨ لاستشهاد البيشمركة المناضل مامه ريشه مع اثنين من رفاقه وهما محسن وسردار، مشيراً إلى أن الشهيد مامه ريشه كان بطلاً يفتخر به الشعب الكوردي لما قدم من المآثر والبطولات الخالدة أيام نضال الاتحاد الوطني الكوردستاني ضد النظام الدكتاتوري البائد .
وفي محور آخر من كلمته أشاد آسو مامند بجهود بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني الذي له دور كبير ومؤثر في العملية السياسية في البلاد .

PUKmedia



يطلب من كتلة الاتحاد الوطني... إيقاف قرار غير قانوني لمحافظة كركوك

بناء على طلب من كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني أوقف مجلس الوزراء الاتحادي قرارا غير قانوني صدر عن محافظ كركوك وكالة.

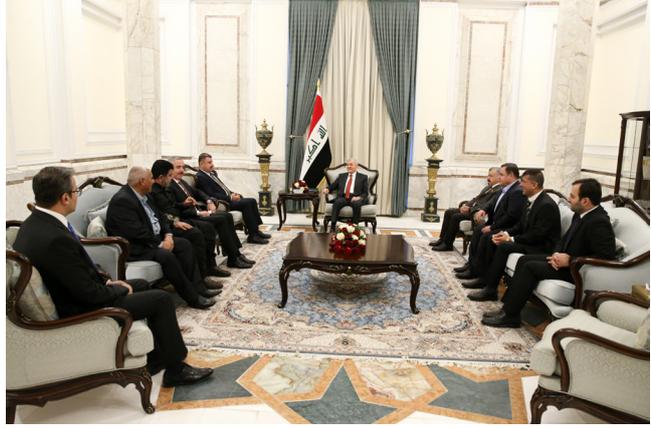
وقالت النائبة عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني ديلان غفور خلال تصريح خاص لـ PUKMEDIA: نؤكد لابناء قضاء داقوق الاعزاء والرأي العام انه وبعد مطالبتنا ونشاطاتنا المدنية لالغاء قرار محافظ كركوك وكالة لتعيين شخص عربي في منصب قائممقام قضاء داقوق، تدخل مجلس الوزراء الاتحادي ووقف هذا القرار غير القانوني.

واضافت: نشكر ابناء قضاء داقوق على تلبيتهم الجيدة لندائنا والمشاركة الواسعة في التظاهر والاعتصام امام قائممقامية قضاء داقوق ونحن سنسمر في مراقبة الاوضاع ولن نقبل باي خرق لحقوق الكورد كمكون رئيسي.

واوضحت: إن محافظ كركوك وكالة أقدم وفي مخالفة صريحة للقانون وعدم مراعاة التوازن في توزيع المناصب الإدارية في كركوك والأقضية والنواحي التابعة للمحافظة، على تعيين قائممقام لقضاء داقوق ومنح المنصب لشخص من المكون العربي في حين أنه من استحقاق وحصه الكورد.

PUKmedia

أهمية الحوار لحسم المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان



استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد برلمان إقليم كردستان، وبحث اللقاء التطورات السياسية في البلاد بما في ذلك إقليم كردستان، حيث عبر فخامة رئيس الجمهورية عن رؤيته لأهمية تضافر الجهود وتوحيد الرؤى لمواجهة التحديات المشتركة التي تواجه البلاد، مشيراً إلى وجوب الحوار الفاعل من أجل حسم المسائل العالقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان وفق الدستور والقانون وبما يحمي مصالح المواطنين. وأكد السيد الرئيس أهمية إقرار الموازنة المالية العامة للبلد لما لها من تأثير على حياة المواطنين، والشروع في عمليات البناء والإعمار والبنى التحتية الأساسية، منوهاً إلى البرنامج الوزاري الطموح للحكومة وضرورة تنفيذه سيما البنود المتصلة بشكل مباشر بمتطلبات المواطنين في الارتقاء بالأوضاع المعيشية والخدمية. وأشار إلى ضرورة استمرار التنسيق والحوار بين الأطراف السياسية الكردية، والانطلاق من المشتركات المهمة في وضع مصلحة المواطنين في الإقليم وعموم البلد أثناء الحوار.

من جانبه، ثمن الوفد البرلماني الكردستاني جهود فخامة رئيس الجمهورية في تقريب وجهات النظر بين القوى السياسية، ودعم ترسيخ الأمن والاستقرار في البلاد والنهوض بالواقع المعيشي والخدمي لجميع المواطنين.

أهمية الدور الذي يضطلع به رجال الدين في إشاعة وترسيخ التعايش السلمي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد علماء الدين في إقليم كردستان.

وأكد فخامة رئيس الجمهورية، أهمية الدور الذي يضطلع به رجال الدين في إشاعة وترسيخ التعايش السلمي والمجتمعي بين جميع المكونات وأطياف الشعب العراقي، مشيراً إلى ضرورة تبني الخطاب المعتدل ودعم الحوار والتواصل بين الجميع على أساس الاحترام وحماية التنوع.

وأضاف السيد الرئيس أن البلاد مرّت بظروف صعبة خلال السنوات الماضية، خصوصاً الهجمة الإرهابية الداعشية التي طالت العديد من المدن، ولكن وحدة أبناء الشعب بجميع أطيافهم وصمودهم والدور الذي بذلته القوات الأمنية بكافة تشكيلاتها، أحببت مخططات الجماعات الإرهابية الظلامية.

وأشار الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد، إلى ضرورة ترسيخ الأمن والاستقرار المتحقق في البلاد، واستثماره من أجل تعزيز وتطوير مختلف القطاعات، والنهوض بالأوضاع العامة عبر التركيز على تحقيق طموحات المواطنين وتلبية احتياجاتهم الأساسية. من جانبه، قدّم الوفد شكره وتقديره إلى السيد الرئيس على حفاوة الاستقبال، مثنياً طروحاته وجهوده في ترسيخ التعايش الاجتماعي بين جميع أطياف الشعب، وإشاعة روح المحبة والسلام.



استقبال مهيب لوفد المنتخب الوطني الفأزر بطولة خليجي 25

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفد منتخبنا الوطني لكرة القدم الفأزر بكأس بطولة الخليج بنسختها الخامسة والعشرين. وهنا السيد الرئيس لاعبي المنتخب الوطني بالفوز الكبير الذي حققوه، مشيراً إلى أنهم فخر للعراق حيث أدخلوا الفرحة على قلوب كل العراقيين، مؤكداً أنهم سجلوا التاريخ وأصبحوا رمزاً لكل الشباب العراقي. وثمن الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد جميع الجهات التي ساهمت في إنجاح تنظيم البطولة، من محافظة البصرة بمواطنيها ومسؤوليها وكوادرها والوزارات ذات العلاقة والاتحاد العراقي لكرة القدم، والأهم في كل ذلك هو الجمهور العراقي الكبير الذي ساهم بشكل كبير في هذا النجاح المبهر. وأشار فخامة رئيس الجمهورية إلى البصرة وأهلها الذين قدموا صوراً رائعة للكرم والضيافة للأشقاء الخليجين من الوفود المشاركة في البطولة والجمهور، معرباً عن أمله في أن تكون هذه البطولة فاتحة خير للعراق لاستضافة المزيد من الفعاليات الرياضية.

وأكد السيد الرئيس ضرورة تعزيز الدعم المطلوب للرياضة العراقية بكافة أنواعها والارتقاء بها، ودعم الشباب والموهوبين بوجه خاص، منوهاً إلى أن العراقيين بكافة اطيافهم يدعمون الرياضيين الذي يبذلون أقصى جهودهم لرفع اسم البلد عالياً ونيل البطولات والمراتب العليا، موضحاً أن رئاسة الجمهورية هي بيت

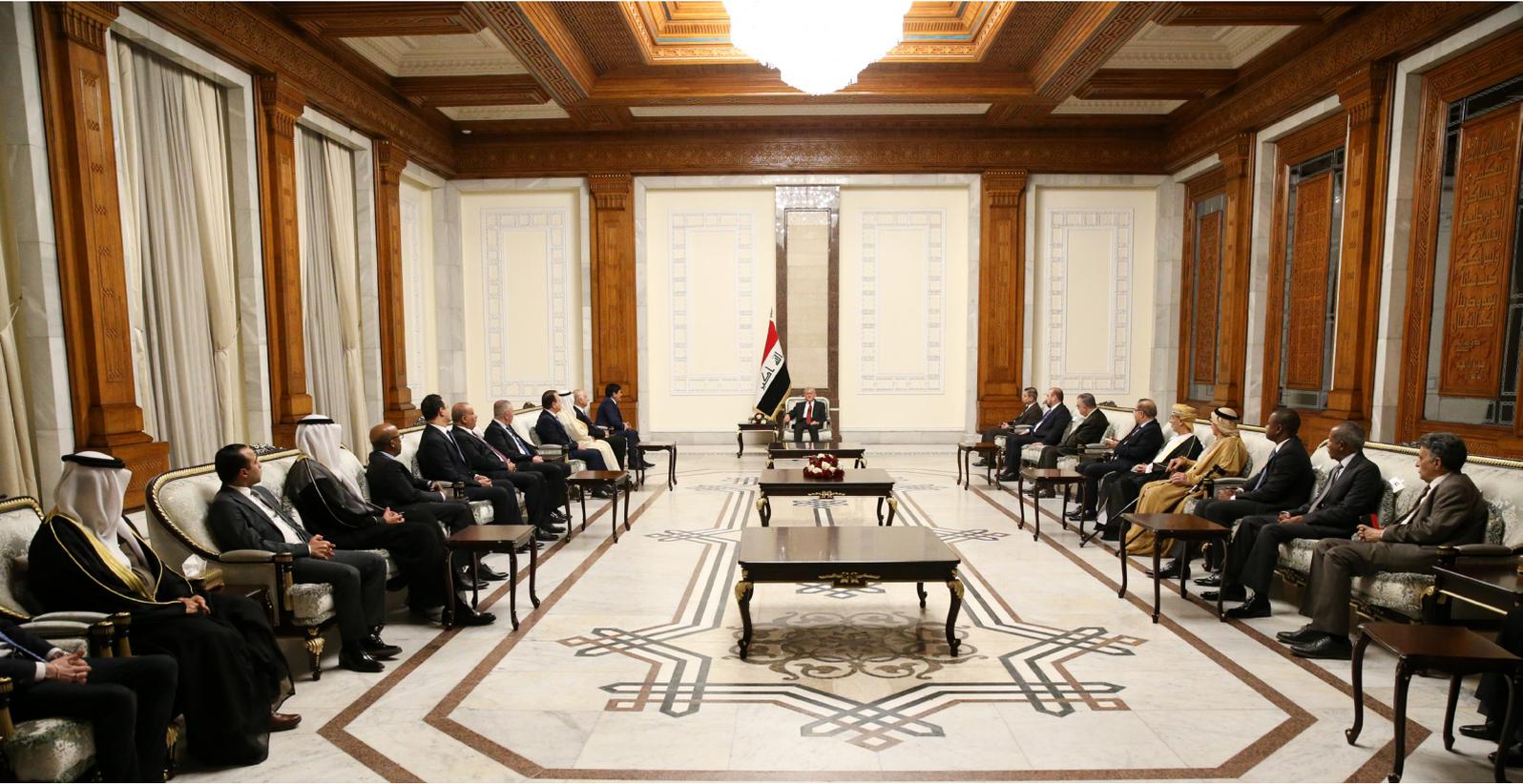
الجميع ومستعدة لتوفير الدعم اللازم الهادف إلى تطوير المنتخب والاتحاد وتوفير احتياجاته. من جانبهم، أعرب أعضاء منتخبنا الوطني ورئيس الاتحاد العراقي لكرة القدم الكابتن عدنان درجال ومحافظ البصرة السيد أسعد العيداني عن شكرهم وتقديرهم للسيد الرئيس على حفاوة الاستقبال، وحضوره الشخصي إلى محافظة البصرة لمتابعة أوضاع المنتخب وحديثه بشكل مباشر معهم، وتقديمه كل الدعم لهم.

ضرورة تأسيس نوادي للشباب وفتح مكاتب وأماكن ترفيهية رياضية

هذا واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الشباب والرياضة السيد أحمد المبرقع. وفي مستهل اللقاء، هنأ السيد الرئيس وزير الشباب والرياضة بمناسبة فوز المنتخب العراقي بكرة القدم ببطولة الخليج الخامسة والعشرين، مؤكداً أن نجاح مدينة البصرة في تنظيم بطولة الخليج مؤشر إيجابي لاستقرار الأوضاع في العراق، كما أنه يعد رسالة اطمئنان للعالم لحالة الأمان التي تعيشها المدن العراقية بعد أن عانت كثيراً من الإرهاب والعنف. وأشار رئيس الجمهورية إلى ضرورة تأسيس نوادي للشباب وفتح مكاتب وأماكن ترفيهية ورياضية في المدن كافة لغرض استثمار أوقات الشباب في ممارسة هواياتهم وتنمية مواهبهم وتطوير طاقاتهم. بدوره، استعرض وزير الشباب خطط الوزارة المستقبلية للارتقاء بواقع الرياضة العراقية، مشيراً إلى أن الوزارة عملت بشكل متواصل وعلى المستوى الآسيوي والدولي لرفع الحظر عن الملاعب العراقية. وثنى الوزير اهتمام رئيس الجمهورية بالحركة الرياضية ودعمه للفعاليات والبطولات الرياضية المقامة في العراق.

ضرورة فتح مراكز ثقافية للشباب في المحافظات

كما واستقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الثقافة والسياحة والآثار السيد أحمد فكاك البدراني. وأكد السيد الرئيس أهمية تخصيص حديقة عامة باسم الشهداء تضم تماثيل وصوراً للمضحين بأرواحهم من أجل وطنهم ومبادئهم، واختيار موقع متميز لها لتخليد هذه الكوكبة التي قدمت التضحيات الجسام. كما أشار فخامته إلى ضرورة فتح مراكز ثقافية للشباب في بغداد والمحافظات وإحياء عمل المكتبات العامة من أجل احتضان الشباب وتنمية مواهبهم الأدبية والفنية والرياضية. وشدد رئيس الجمهورية على أهمية النهوض بواقع المؤسسات الثقافية وتقديم الدعم للنتاجات الأدبية والفنية وبما يسهم بعودة العراق إلى ممارسة دوره في إغناء الحركة الثقافية عالمياً. بدوره قدم الوزير البدراني لفخامة الرئيس استعراضاً للخطط المستقبلية التي تنوي الوزارة تنفيذها والتي تصب في تطوير العمل الثقافي والارتقاء بواقعه، مثنياً جهود السيد الرئيس في دعم الثقافة والمثقفين.



رئيس الجمهورية لسفراء عرب:العراق يملك فرصا استثمارية واعدة

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، عدداً من سفراء الدول العربية المعتمدين لدى العراق

وأكد السيد الرئيس أن نتائج تشكيل الحكومة الحالية مثمرة رغم الوقت الذي استغرقته بالتشكيل ، وبرنامجها يتمتع بالجدية وتشخيص الأولويات وخاصة فيما يتعلق بتقديم الخدمات الضرورية وإعادة إعمار البنى التحتية ، وهذا ما سيتحقق في ظل الاستقرار والسلام الذي يعيشه العراق حالياً بعد سنوات الحروب والإرهاب والعنف ..

ونطرق السيد الرئيس إلى مشاركته في مؤتمر القمة العربية في الجزائر، مشيداً بالقرارات التي تمخضت عن القمة ودور الجامعة العربية، ونجاح الشقيقة الجزائرية في تنظيم القمة، مؤكداً أن القادة والرؤساء العرب رحبوا بتشكيل الحكومة وبدور العراق في حل القضايا العالقة بين الدول العربية، معرباً عن سعادته لزيارته جمهوريتي مصر والجزائر.

وأضاف السيد الرئيس أن الحفاظ على البيئة أصبح قضية عالمية ودول المنطقة

مهمة جدا بتحسين البيئة ومعالجة شحة المياه ، لافتا إلى أن الدول الأوروبية في منتدى دافوس الاقتصادي كانت مهمة بمشاركة العراق وأبدت استعدادها للتعاون فهم يعتبرون منطقتنا غنية وحضارية ومهمة، أيضا كان هناك اهتمام من المشاركين في مؤتمر دافوس بالديمقراطية واهميتها.

وذكر الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن العراق يملك فرصا استثمارية واعدة لكننا نحتاج إلى تأهيل البنى التحتية وينبغي التنسيق والتعاون مع الدول العربية لخلق بيئة استثمارية في العراق، ونحتاج في هذا المجال إلى تعاون ثنائي وثلاثي مع الأشقاء العرب.

وأضاف رئيس الجمهورية إلى أننا نأمل وخلال فترة قصيرة قادمة اقرار الميزانية التي لم يتم المصادقة عليها منذ ثلاث سنوات مما تسبب في تأخر إنجاز المشاريع الحيوية، داعيا السفراء إلى تشجيع الشركات في بلدانهم لغرض الاستثمار في العراق.

وعن الوضع الأمني أكد فخامته ان الوضع مستقر لكن الإعلام لم ينقل هذه الصورة عن العراق للأسف، داعيا السفراء إلى نقل الصورة الحقيقية عن العراق وحالة الأمان في مدنه، لافتاً إلى أن رؤساء وقادة وسياسيين أربوا عن دعمهم للعراق في جهوده لترسيخ الأمن والاستقرار ورغبتهم بإقامة علاقات فعالة معه.

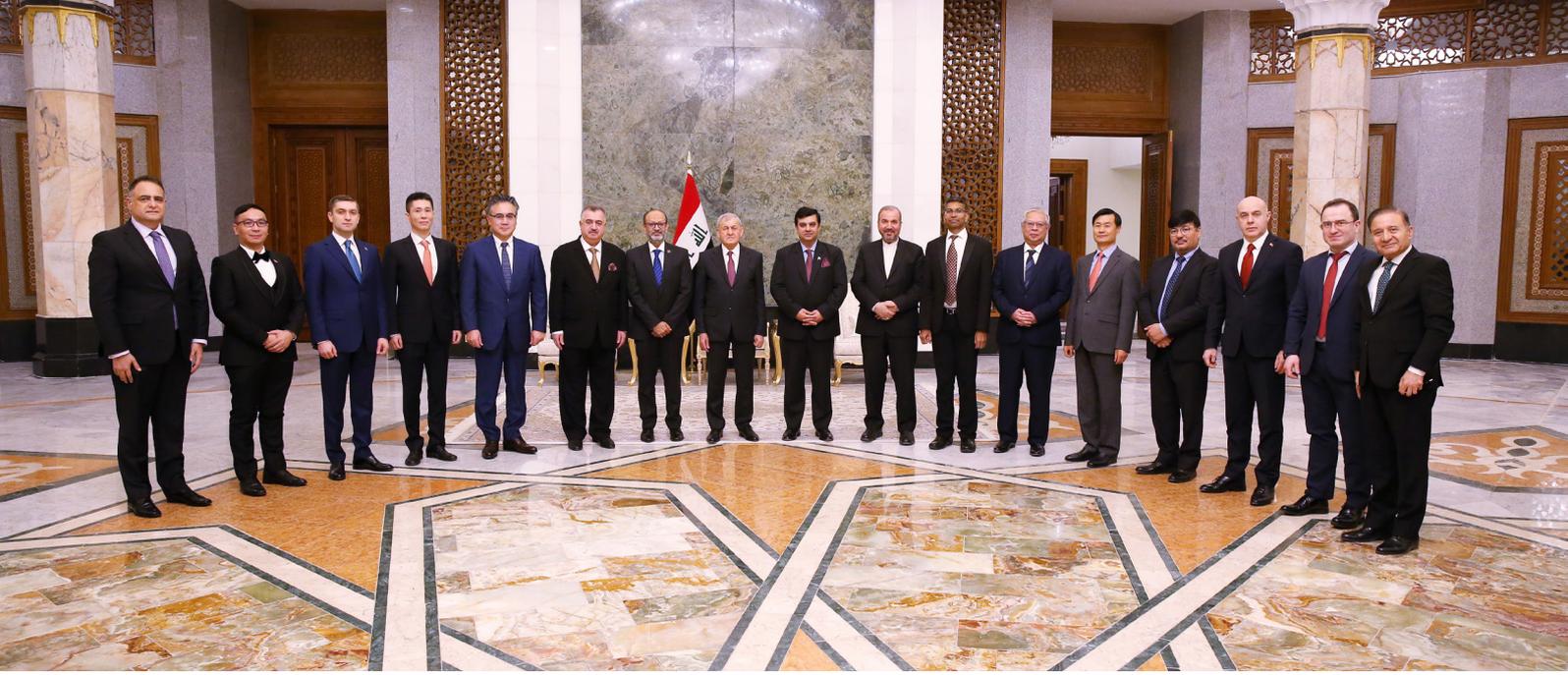
بدورهم قدم سفراء الدول العربية شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس على حفاوة الترحيب، مؤكداً حرص بلدانهم ورغبتهم في توسيع آفاق التعاون وبما يؤمن المصالح العليا للجميع ويحقق تطلعات الشعوب في الرفاه والتقدم.

وبيّن السفير الإماراتي أن بلاده تحرص على توثيق العلاقات بين البلدين، مؤكداً أن هناك شركات جاهزة للعمل في العراق، وفيما تحدث السفير السوري عن تفائل حكومته بأن يكون للعراق دور في تحسين العلاقات العربية، وأن تستمر الحكومة العراقية في خطواتها التي اتخذتها.

وتطرق السفيران السعودي والكويتي إلى أهمية الاستثمار في العراق والعمل على وضع اتفاقية حماية الاستثمار وبما يحفز المستثمر على البدء بالخطوات المباشرة للعمل. وأكد السفير السعودي أن الاقتصاد أصبح بديلاً عن استعمال القوة العسكرية ، ومشيراً إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتسهيل الإجراءات من أجل تطوير العمل الاستثماري واستغلال الفرص المتاحة .

أما السفير اللبناني فقد أشار إلى ضرورة دعم القطاع الخاص الذي يحتاج إلى شراكة حقيقية مع القطاع العام.

وقدم السفراء تهنيتهم بمناسبة فوز المنتخب العراقي ببطولة كأس الخليج بدورتها الخامسة والعشرين.



رئيس الجمهورية لسفراء دول آسيوية وروسيا :

لدى الحكومة برنامج شامل للارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، عدداً من سفراء الدول الآسيوية وروسيا الاتحادية المعتمدين لدى العراق.

وفي مستهل اللقاء، رحب السيد الرئيس بالسادة السفراء، مشيراً إلى أهمية توسيع سبل التعاون بين العراق وبلدانهم وبما يحقق تطلعات الشعوب في التقدم والرفاه.

وسلط فخامته الضوء في حديث موسع على ما يعيشه العراق اليوم من عهد جديد، عراق بلا إرهاب وعنف وحروب، مبيناً أن « هذه رسالة أتمنى أن تحملوها إلى بلدانكم».

وأشار رئيس الجمهورية إلى أن محافظة نينوى وكل المحافظات تعيش استقراراً أمنياً بعد أن عانى بعضها من تسلط الإرهاب، وتتمتع المؤسسات الخدمية والصحية بوضع جيد حالياً، حيث تقدم خدماتها للمواطنين. وكذلك العاصمة بغداد فهي مستقرة وآمنة.

كما أكد رئيس الجمهورية أن علاقتنا مع جيراننا جيدة، ولدينا علاقات جيدة مع تركيا وبنفس الوقت لدينا مسائل عالقة تتعلق بالحدود وحصتنا المائية ونأمل أن تتم معالجة هذه الأمور وبما يعزز العلاقات بين البلدين.

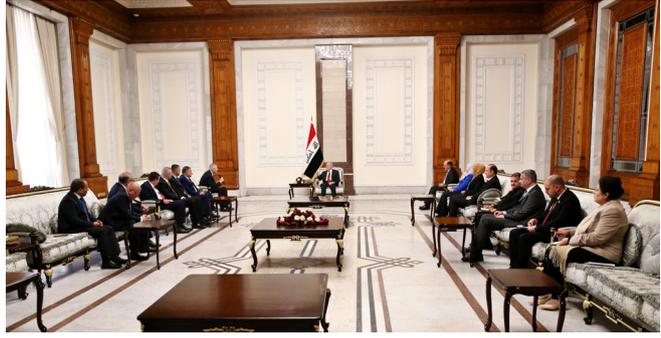
وتطرق السيد الرئيس إلى مشاركته في مؤتمر دافوس الاقتصادي، لافتاً إلى أن رؤساء وقادة وسياسيين أ عربوا خلال اللقاءات معهم عن رغبتهم بإقامة علاقات وطيدة مع العراق كذلك الحال عند حضور قمة المناخ في شرم الشيخ والقمة العربية في الجزائر حيث عبر الرؤساء عن دعمهم للعراق في جهوده لترسيخ الأمن والاستقرار.

وأضاف الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد أن الحكومة العراقية الحالية لديها برنامج شامل للارتقاء بالمستوى المعيشي والخدمي، لافتاً فخامته إلى أن الموازنة سيتم إقرارها قريباً ولدينا برامج لحل مشكلة السكن، وخطط استراتيجية لبناء المدينة الصناعية وإكمال مشروع ميناء الفاو الكبير وأخرى لإنتاج النفط والغاز.

كما تحدث رئيس الجمهورية عن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان مؤكداً أن العلاقات بين الجانبين جيدة، وهناك رغبة مشتركة لوضع حلول جذرية للمسائل العالقة وفقاً للدستور والقانون.

بدورهم قدّم سفراء الدول شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس على حفاوة الترحيب، مؤكداً حرص بلدانهم ورغبتها في توطيد أواصر العلاقات لتشمل الصعد كافة وبما يحقق آمال الشعوب وتطلعاتها في التطور والازدهار.

رئيس الجمهورية: لا بد أن يكون للإعلام قوة وسلطة



استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبداللطيف جمال رشيد ، الثلاثاء ٢٤ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وفدا إعلاميا أردنيا بحضور سفير المملكة الاردنية الهاشمية لدى العراق السيد منتصر الزعبي، وضم الوفد د.خالد الشقران رئيس تحرير صحيفة الرأي، والسيد مصطفى ريلات رئيس تحرير صحيفة الدستور، و السيد مكرم الطراونة رئيس تحرير صحيفة الغد، والسيدة فيروز مبيضين مدير عام وكالة الانباء الاردنية / بترا، والسيد ابراهيم البواريد مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون، والسيد حسين الجغبير رئيس تحرير صحيفة الانباط، والسيد علي فريجات- وكالة الانباء الأردنية، والسيد أمجد سلمى عبد الله نائب نقيب الصحفيين الأردنيين ، والسيد عبد الوهاب زغيلات رئيس لجنة الحريات في اتحاد الصحفيين العرب، وبحضور رئيس اتحاد الصحفيين العرب نقيب الصحفيين العراقيين مؤيد اللامي.

وأكد رئيس الجمهورية، خلال اللقاء، عمق العلاقات الأخوية بين العراق والمملكة الأردنية الهاشمية، والأواصر الاجتماعية الطيبة التي تربط الشعبين الشقيقين على مدى السنوات والحقب الزمنية الماضية.

وأشار السيد الرئيس إلى أن الإعلام الحر جزء مهم في المجتمعات فهو يحدد السلبيات والايجابيات للحكومة، لكن بعض وسائل الإعلام لا تبذل جهدا في نقل الصورة الحقيقية عن العراق. وأضاف:«شخصيا أريد أن تكون للإعلام قوة وسلطة كونه يساهم في حماية الدستور والقوانين من خلال تشجيع الإيجابيات ونقد السلبيات بطريقة بناءة وليست هدامة. وأشار فخامته إلى أن» العراقيين عانوا سابقا من الحروب، وهذا أثر على مجمل حياتهم، بالإضافة الى الإرهاب بعد إزالة النظام الدكتاتوري ولحد الآن لا زالت بعض آثاره باقية، ومنها وجود ما يقارب مليون نازح، إضافة إلى أن عصابات داعش دمرت كل شيء في المدن التي سيطروا عليها، واليوم يعيش النازحون أوضاعا صعبة، داعيا الإعلاميين إلى أخذ دورهم المهني في التعامل مع المستجدات على الساحة العربية والدولية ونبذ مبدأ استخدام الإعلام لإذكاء المشاكل واستعراض الأزمات دون المساهمة في تقديم حلول مجتمعية تعمل على تضييق اية فجوة قد تكون موجودة.

وأكد رئيس الجمهورية أن علاقاتنا مع الدول العربية والإقليمية والعالمية جيدة جدا، مبينا أن«جميع القادة والرؤساء الذين التقيناهم يعبرون عن دعمهم للعراق وحرصهم على أن يلعب دورا أكبر في المنطقة لترسيخ أسس السلام والاستقرار». وأضاف السيد الرئيس أن العراق بلد غني بموارده والطاقات البشرية ولكن يُنظر اليه في الخارج كمنطقة حرب، وإعلامنا لم يصحح هذا التوجه. وقال فخامته:«اليوم ترون أن بغداد آمنة ومستقرة كبقية المحافظات، والحكومة جادة في اتخاذ الإجراءات لتقليل عسكرة المجتمع بتحويل ملف أمن المدن الى الشرطة المحلية بدلا من الجيش».

وحمل فخامته الوفد الإعلامي تحياته لجلالة الملك عبد الله الثاني وامنياته للشعب الأردني الشقيق والإعلام الاردني المزيد من التطور والتقدم.

وتحدث رئيس اتحاد الصحفيين العرب نقيب الصحفيين العراقيين السيد مؤيد اللامي عن العلاقات العراقية الأردنية وضرورة تعزيزها، فيما عبر أعضاء الوفد عن شكرهم لفخامته على فرصة اللقاء، مؤكداً أن العلاقات العراقية الأردنية تحظى باهتمام ودعم من جلالة الملك عبد الله الثاني، وأشاروا إلى التعاون المشترك في مجال مكافحة الإرهاب والنواحي الاقتصادية سيما المدينة الصناعية التي تعتبر من المشاريع المهمة.

رئيس الجمهورية يشيد بمواقف الناتو الداعمة للعراق في حربه ضد الإرهاب



استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، في قصر بغداد، قائد قيادة القوات المشتركة في نابولي الجنرال ستورت مونش، وقائد بعثة الناتو في العراق الجنرال جيوفاني انوتشي. وجرى، خلال اللقاء، استعراض المهام التي تقوم بها البعثة في العراق، ودورها في تقديم المشورة والتدريب للقوات الأمنية العراقية لغرض تأهيلها ورفع قدراتها العسكرية.

وأكد السيد الرئيس أن العراق يسعى إلى تطوير قدراته العسكرية والاستخباراتية بالتعاون مع الأصدقاء من أجل ترسيخ الأمن والاستقرار في المدن العراقية، وبما يعزز جهوده في مكافحة الإرهاب والقضاء على بؤره.

وتحدث رئيس الجمهورية عن زيارته مؤخرا لدافوس والنقاشات التي دارت حول الحرب القائمة حاليا ما بين روسيا وأوكرانيا، مؤكدا ما أشار إليه في المؤتمر من أن الحروب والصراعات تتسبب في خسائر مادية واقتصادية وعسكرية وضحايا بين المدنيين، وأمله أن تنتهي الصراعات والحروب ليعم السلام في العالم، مذكرا بما مرّ به العراق من حروب عبثية تسببت في إنفاق مبالغ طائلة وإيقاف عجلة التطور والنماء للبلد وتأثيرات اقتصادية سلبية في أغلب المجالات.

وأضاف السيد الرئيس أن العاصمة بغداد وبقية المدن العراقية تشهد تحسنا واستقرارا أمنيا خلال السنتين الأخيرتين وهو ما يساهم في إنجاح برنامج الحكومة التي تقدم لها التسهيلات الإجرائية لتنفيذ برنامجها خاصة فيما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية المهمة، وهو ما انعكس بالإيجاب على الحياة العامة حيث شهدت تطورا في تقديم الخدمات الضرورية وتأهيل البنى التحتية، مؤكدا فخامته السعي لتحسين الأوضاع بجذب الاستثمارات والنهوض بواقع الاقتصاد العراقي، وخاصة مشروع تطوير وتوسيع مدينة الفاو الصناعية، وتحديث وسائل النقل والصناعات البتروكيميائية والطاقة المتجددة، وإيقاف الغاز المحترق والاستفادة منه صناعيا، بالإضافة إلى احتضان المؤتمرات والمهرجانات الرياضية، والارتقاء بواقع التربية والتعليم وإصلاح مسيرة هذا القطاع الحيوي.

وأشار فخامته إلى زيارته لدولتي الجزائر ومصر ورغبة الدول العربية بالتعاون على ترسيخ استقرار العراق لكونه سيساهم في استقرار كامل منطقة الشرق الأوسط لما للعراق من أهمية استراتيجية وقوة تأثير على المنطقة العربية.

وتطرق الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى تحسين العلاقات ما بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان كونها تخدم استقرار العراق، وكذلك الوضع الخاص بأمن الحدود العراقية وخاصة مع الجارة تركيا، ونقاشات مشتركة تتعلق بموضوع المياه وسلامة المواطنين وأمنهم، وهو ما يحققه الجيش العراقي بالتعاون مع قوات البيشمركة على الحدود العراقية.

وأشاد الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد بمواقف حلف الناتو الداعمة للعراق في حربه ضد الإرهاب، ودوره في إطار برامج بناء القدرات العسكرية وتقديم الاستشارات الأمنية، معربا عن أمله باستمرار التعاون وبما يحقق الأهداف المرجوة في تعزيز أمن البلاد.

بدوره، عبّر قائد قيادة القوات المشتركة في نابولي عن رغبة الحلف في توطيد العلاقات مع العراق في المرحلة المقبلة، مؤكدا أهمية العمل والتنسيق المشترك لمحاربة الإرهاب، وضرورة تواصل البعثة مع مختلف الجهات العراقية وبما يساهم في إنجاح مهامها في العراق.



ضرورة تنمية أواصر العلاقات مع الجمهورية الألمانية

استقبل فخامة رئيس الجمهورية الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، الأربعاء ٢٥ كانون الثاني ٢٠٢٣ في قصر بغداد، وزير الدولة في وزارة الخارجية الألمانية السيد توبياس ليندندر، ورئيس قسم العلاقات الثنائية والعلاقات الأوروبية مع العراق السيد ستيفان شنيك.

وجرى، خلال اللقاء، بحث العلاقات العراقية الألمانية المشتركة، حيث أكد فخامة رئيس الجمهورية ضرورة تطوير العلاقات الثنائية التي تجمع البلدين في العديد من المجالات الأساسية سيما الاقتصادية والثقافية، مشيراً إلى ضرورة تنمية أواصر العلاقات وبما يخدم مصالح البلدين والشعبين.

وأكد السيد الرئيس ضرورة المحافظة على الاستقرار والأمن في المرحلة المقبلة، كما نسعى إلى بناء علاقات متطورة مع دول الجوار، مبيناً أن الحكومة الحالية لديها برنامج وزاري يضع في سلم أولوياته الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين، كما هناك خطط على المدى البعيد للبدء بالمشاريع الاستراتيجية كالنفط والغاز، وإكمال ميناء الفاو الكبير والمرافق الأخرى مثل سكك الحديد ليكون العراق حلقة الوصل بين الخليج والدول الأوروبية.

وتطرق الرئيس عبد اللطيف جمال رشيد إلى الوضع في مدينة سنجار، مبيناً وجود أعداد كبيرة من النازحين، ونعمل على حسم ملف النازحين بصورة نهائية بإعادتهم إلى مناطق مناسبة بعد تهيئة الأجواء الملائمة لهم من خدمات وأمن. وأشار فخامته إلى أن العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان طبيعية وهناك زيارات منتظمة بين الجانبين حيث سيتم حل المسائل العالقة وفق للدستور والقانون كذلك من المؤمل إقرار قانون النفط والغاز.

وتحدث الرئيس عن العلاقات الجيدة للعراق مع الدول العربية والجوار، مبيناً أن هناك تعاوناً مع الدول الإقليمية لكي يأخذ العراق دوره الطبيعي في المنطقة.

من جانبه، أكد السيد توبياس ليندندر التزام ألمانيا بدعم أمن واستقرار العراق وسلامة مواطنيه، والتطلع نحو تعزيز أواصر العلاقات المشتركة مع العراق في مختلف المجالات، ودعم عودة العراق إلى دوره المهم في المنطقة والعالم، مشيراً إلى أن بلاده تدعم الجهود لإعمار مدينة سنجار وإعادة النازحين.



المحكمة الاتحادية تحكم بالغاء قرارات تحويل الأموال لإقليم كردستان

اصدرت المحكمة الاتحادية العليا حكماً في الدعوى المرقمة ١٧٠ / اتحادية / ٢٠٢٢ يوم الاربعاء المصادف ٢٥ / ١ / ٢٠٢٣ .

وذكر مراسل المركز الاعلامي للمحكمة الاتحادية العليا ان المحكمة قررت الحكم بعدم صحة القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء المرقمة ((١٩٤) في ١٥ / ٦ / ٢٠٢١ و (٢٢٦) في ٦ / ٧ / ٢٠٢١ و (٢٥٧) في ٣ / ٨ / ٢٠٢١ و (٣٣٥) في ٢٢ / ٩ / ٢٠٢١ و (٤٠١) في ٢ / ١١ / ٢٠٢١ و (٨) في ١١ / ١ / ٢٠٢٢) حكماً باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً الى أحكام المادتين (٩٣ / ٩٤) ثالثاً و (٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ والمادتين (٤ / ثالثاً و ٥ / ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وأفهم علناً .

بارزاني : المحكمة حلت محل محكمة الثورة

ورد زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود بارزاني، يوم الأربعاء، على قرار المحكمة الاتحادية بشأن ارسال الأموال الى إقليم كردستان.

وقال بارزاني في رسالة وجهها للرأي العام ، انه «مرة أخرى، وللأسف، أبدت المحكمة الاتحادية العراقية موقفاً عدائياً آخر تجاه إقليم كردستان ، بمنع الحكومة الاتحادية من إرسال الأموال التي كان يفترض إرسالها الى الإقليم». وأضاف: «المشكلة الرئيسية هنا ليست المبلغ المالي، بل في الإنتهاك الصارخ للحقوق والمبادئ ، حيث يعلم الجميع أن مشاركتنا في ائتلاف إدارة الدولة وتشكيل الحكومة العراقية الجديدة، كانت قائمة وفق برنامج واضح ومفصل ومتفق عليه من قبل جميع الأطراف».

وأشار بارزاني الى ان «إستحقاقات إقليم كردستان هي حق مشروع لشعب كردستان، وجزء من البرنامج الذي تم الاتفاق عليه».

وأوضح: «لذا فإن قرار المحكمة الاتحادية اليوم قبل أن يكون ضد إقليم كردستان، هو قرار ضد العملية السياسية

و ضد الحكومة العراقية وبرنامج إئتلاف إدارة الدولة نفسه».

وبين بارزاني: «من المستغرب، أنه كلما سحت الفرصة نحو جو إيجابي بين إقليم كردستان وبغداد، وظهرت فرصة لحلحلة المشاكل، عملت المحكمة الاتحادية على الفور على إجهاض تلك الفرصة بقرار عدائي، مما أدى الى تعقيد المشاكل».

وتابع: «من الواضح أنها تنفذ أجندة مشكوك فيها، فقد حلت محل محكمة الثورة في النظام السابق». ودعا بارزاني: «الحكومة العراقية والأطراف المكونة لائتلاف إدارة الدولة إلى بيان مواقفهم تجاه هذه الإنتهاكات والمواقف المعادية التي تتبناها المحكمة الاتحادية ضد مصالح العراق وإقليم كردستان» مؤكدا ان المحكمة الاتحادية

قرار للمحكمة الاتحادية يشعل خلافاً سياسياً جديداً بين بغداد وأربيل

وعللت المحكمة قرارها بأن الإجراء يأتي خلافاً للقانون، وذلك بناء على دعوى أقامها النائب عن «الإطار التنسيقي»، مصطفى جبار سند.

وقال سند، في مؤتمر صحفي عقده في مبنى مجلس النواب العراقي: «كسبت الدعوى القضائية التي أقمتهما ضد مجلس الوزراء والمتعلقة بتحويل الأموال إلى إقليم كردستان بهدف تمويل الرواتب الشهرية للموظفين والعاملين في القطاع العام هناك، وصدر قرار يقضي بإلغاء كل القرارات الخاصة بتحويل الأموال خلافاً للقانون وخلافاً للدستور». وأضاف النائب عن الإطار التنسيقي أن «قرار المحكمة الاتحادية سيكون معياراً ومرجعاً قانونياً لجميع الحكومات اللاحقة ومن ضمنها الحكومة الحالية في عدم دستورية تحويل الأموال إلى الإقليم».

وكانت الحكومة السابقة قد قررت إرسال دفعات من مرتبات موظفي الإقليم، على أن تستقطع لاحقاً من أموال الموازنة المالية للدولة، لكن تعثر التوصل إلى اتفاق حيال عائدات تصدير النفط من إقليم كردستان العراق، تسبب في عدم إرسال الإقليم مستحقات عائدات النفط إلى بغداد، وهو ما اعتبرته المحكمة مخالفة قانونية ارتكبتها الحكومة.

يخلق أزمة جديدة تؤثر على عمل الحكومة

في المقابل، قال المحلل السياسي علي البيدر في تغريدة على «تويتر»، إن «قرار المحكمة الاتحادية الخاص بإلغاء كل قرارات مجلس الوزراء بتحويل الأموال إلى إقليم كردستان سوف يخلق أزمة جديدة تؤثر على عمل الحكومة، والجميع في غنى عنها بعد مرحلة استقرار نسبي شهدتها البلاد، والمتضرر الأبرز منه هم المواطنون في الإقليم الذين يجب إبعاد لقمتهم عن أي أزمة سياسية».

ويجري ذلك في وقت من المفترض أن يصل، الأسبوع المقبل، وفد جديد من حكومة الإقليم إلى بغداد لإكمال المباحثات بشأن الملفات العالقة بين الطرفين.

ويأمل الكورد بحلّ المشاكل العالقة مع بغداد، لا سيما بعدما وضعوا شروطاً عدة على تحالف «الإطار التنسيقي»، مقابل القبول بالتصويت على حكومة محمد شياع السوداني، وقد وعد «الإطار» بحل تلك المشاكل.

أبرز المشاكل التي تواجهها الحكومات العراقية المتعاقبة

وتُعد الملفات العالقة بين بغداد وأربيل من أبرز المشاكل التي تواجهها الحكومات العراقية المتعاقبة، ومن أهم تلك الملفات التي تحتاج إلى حوار وتفاهات مشتركة، رواتب موظفي إقليم كردستان العراق، والتنسيق الأمني في المناطق المتنازع عليها، والاتفاق على آلية تصدير النفط من حقول الإقليم.

الاتحاد الوطني ضد اقحام مستحقات شعب كوردستان في الصراعات السياسية يذكر ان الاتحاد الوطني الكوردستاني يؤكد دوما على عدم إدخال مستحقات شعب كوردستان في الصراعات السياسية. ويشدد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في جميع لقاءاته واجتماعاته مع الرئاسات العراقية وكبار المسؤولين الحكوميين والزعماء السياسيين، على ضرورة عدم الخلط بين الخلافات السياسية وحقوق المواطنين وخاصة الاستحقاقات المالية والدستورية لشعب كوردستان.

سياسيون ومراقبون: قرار المحكمة الاتحادية يخلق أزمة جديدة في العراق

يرى سياسيون ومحللون ومراقبون للشأن العراقي أن قرار المحكمة الاتحادية بإلغاء قرارات الحكومة الاتحادية تحويل الأموال الى اقليم كوردستان، سيؤدي الى نشوء أزمة جديدة تؤثر على عمل الحكومة. وبهذا الصدد تقول عضو مجلس النواب عن كتلة الاتحاد الوطني الكوردستاني الدكتورة نرمين معروف للموقع الرسمي للاتحاد الوطني الكوردستاني PUKMEDIA: «تأزم العلاقة بين الاقليم وبغداد هو السبب الرئيس لكي تقوم المحكمة الاتحادية باستخدام قوت المواطني كسلاح ضد اقليم كوردستان»، وأضافت: «من حق اقليم كوردستان وفق الدستور، أن يستفيد مواطنوه مثل بقية المحافظات من واردات البلد، هذا فضلا عن أن الحكومة الاتحادية لم تقم حتى الآن بتعويض الاقليم عن الأضرار التي لحقها على يد النظام البائد». وأوضحت الدكتورة نرمين معروف: «كنا ومازلنا نعمل على عدم الخلط بين قوت ومعيشة مواطني الاقليم والصراعات السياسية، إلا ان المحكمة الاتحادية تصدر بين فترة واخرى قرارات ضد مواطني اقليم كوردستان بحجج مختلفة».

ضرورة لجم دعاة الفتن

من جهته قال السياسي العراقي مثال الألوسي، إن ما قامت به الحكومة الاتحادية باستهداف رواتب موظفي كوردستان بحجة شكوى معروفة النوايا. وأضاف الألوسي في تغريدة على تويتر: «هذا القرار يضع الحكومة ومصادقية تشكيها وبرنامجها على محك اختبار خطيرا! العراقيون يستحقون موقفا واضحا وأطالب دولة السوداني حبا بالعراق الى لجم دعاة الفتن». وفي سياق متصل كتب السياسي المستقل نوفل الحمداني تغريدة على تويتر، يقول فيها: «أنا ضد سياسة التجويع والتركييع.. لا دخل لشعب عزيز على أهله أن تدخله بترهاتكم وفسادكم.. اقليم كوردستان العراق هم جزء أصيل من مجتمعا العراقي».

«تجاذبات سياسية» وراء قرار إيقاف المستحقات المالية لاقليم كوردستان

الى ذلك قال القاضي رزكار أمين، « ليس من حق المحكمة الاتحادية التدخل في مثل هذا القرار وهو عبارة عن اتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، واتسائل ما هو السند القانوني او الدستوري الذي اعتمدت عليه المحكمة لاصدار قرار إيقاف ارسال مستحقات اقليم كوردستان المالية؟ من الواضح ليس هناك اي سند دستوري». واضاف القاضي رزكار أمين قائلا: «بالنتيجة ان شعب اقليم كوردستان العراق شريك في ثروات البلد، لا علينا بالامور العالقة بين بغداد وأربيل، فهذه الخلافات تعالج سياسيا او قانونيا لكن منع الموارد عن الشعب امر مرفوض وهذه حالة حصار ضد الكورد العراقيين، لا يجوز لبغداد ان تضع شعبنا في وضع مساومة او صراعات او مزايدات سياسية ولا يمكن استخدام الشعب وسيلة او ورقة للضغط السياسي». مشددا على ان: «الكورد العراقيين، وثرورات العراق للعراقيين

ولهم حق مثلما لاي عراقي آخر حقوقه في ثروات بلده ولا يمكن قطع الرواتب عن الموظفين والمتقاعدين وهذا امر غير دستوري وغير وانساني على الاطلاق».

ونبه القاضي أمين الى ان: « القانون الذي تشكلت بموجبه المحكمة الاتحادية غير دستوري ، فالمادة ٩٢، ثانيا من الدستور العراقي تقول تتشكل المحكمة الاتحادية من قضاة وفقهاء في الدين وخبراء في القانون، وهذا ما لم يتحقق في هيكلية المحكمة الحالية التي تشكلت وفق الامر رقم ٣٠ في فترة الحكم الانتقالي وليس وفقا للدستور العراقي والتعديل الذي تم عليه مؤخرا ليس دستوريا ، ولا يجوز تعديل قانون المحكمة الذي سن في فترة الحكم الانتقالي، وبالتالي فان قرارات المحكمة غير دستورية كون المحكمة مشكلة بقانون غير دستوري، ولا بد من اعادة تشكيل محكمة اتحادية وفقا للدستور العراقي المعمول به».

تجاذبات سياسية

الخبير القانوني الاكاديمي محمد الشبخلي، مدير المركز العربي للعدالة في المملكة المتحدة، أوضح حول دستورية قرار المحكمة الاتحادية بإيقاف تحويل المبالغ المتفق عليها بين بغداد واربيل إلى إقليم كردستان، قائلا:«بعد الأطلاع على قرار المحكمة ألتحادية العليا والمرقم (١٧٠/ألتحادية / ٢٠٢٢) والمؤرخ (٢٠٢٣/٠١/٢٥) وجدت أن المحكمة ألتحادية قد ذهبت في قرارها الى إلغاء قرارات مجلس الوزراء العراقي المرقمة ١٩٤ و ٢٢٦ و ٢٥٧ و ٣٣٥ و ٤٠١ لعام ٢٠٢١ والقرار رقم ٨ لعام ٢٠٢٢ ، وأوردت المحكمة شرحها لما ورد في أحكام الدستور العراقي وألتزمت بالنص الدستوري والتفسير القانوني المجرد بعيداً عن روح قرارات مجلس الوزراء ومسبباته الأتسانية لقراراته المتعلقة بالمعالجة الفورية للأوضاع الأتسانية التي يعيشها المواطن في إقليم كردستان ، والتي تطلبت التدخل العاجل من الحكومة ألتحادية أستكمالاً لما ورد بقانون الموازنة ومسؤولية الحكومة ألتحادية بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان للمحافظة على الحياة الكريمة للمواطن وضرورة توفير مصدر العيش لكل مواطن».

مؤكد بان: « قرارات مجلس الوزراء الاتحادي لم تخرج عن فقرات الموازنة العامة للدولة وإنما أرجأتها الى اللجان المشتركة لديوان الرقابة المالية في الحكومة ألتحادية وحكومة إقليم كردستان لغرض إجراء (المقاصة المالية بين ما ورد في تخصيصات إقليم كردستان بالموازنة العامة وبين الموارد المالية لأقليم كردستان من غير العوائد النفطية، وبالتالي فأن هذه السلف من الأموال ستعود الى خزينة الدولة)، وهذه المقاصة المالية لا تؤثر على الميزانية العامة للدولة لأنها وردت على شكل (سلف مالية إضطرارية ولأسباب أنسانية) تستقطع لاحقاً حال أكمال تدقيقات لجان ديوان الرقابة المالية، وبالتالي ذهاب الحكومة الى معالجة الوضع الأتساني العاجل ولظروف أستثنائية يتعرض لها إقليم كردستان».

وأضاف الشبخلي قائلاً: « إن أشكالية الطعن في قرارات مجلس الوزراء أنها لم تجعل هذه التخصيصات ألتستثنائية بطلب الى مجلس النواب لتعديل قانون الموازنة وإنما ذهبت الحكومة الى أستخدام صلاحيتها التنفيذية في معالجة وضع أنساني عاجل حيث كان عليها وللابتعاد عن أي طعون برلمانية (ولأغراض سياسية) أن تطلب من مجلس النواب أقرار تعديل عاجل لقانون الموازنة لعام ٢٠٢١ .» مشيراً الى ان: « أن التجاذبات السياسية للقوى العراقية دائماً ما يذهب ضحيتها المواطن حيث أن الطعون من قبل بعض أعضاء مجلس النواب أمام المحكمة الأتحادية لا تخلوا من دوافع سياسية تخدم تلك القوى والكتل السياسية التي ليس من همها المواطن ومعاناته الأتسانية وإنما تحقيق مصالحها السياسية وتسجيل أنتصارات تتعارض ومضلحة المواطن سواء كان المواطن في زاخو أو في الفاو، وهذا ما نجده واضحاً وجلياً في كثير من الطعون بالقوانين والقرارات أمام المحكمة الأتحادية».

بسم الله الرحمن الرحيم

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتیحادىجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٥/١/٢٠٢٣ برئاسة القاضي السيد جاسم محمد عبود وعضوية القضاة السادة سمير عباس محمد وغالب عامر شنين وحيدر جابر عبد وحيدر علي نوري وخلف احمد رجب وعبد الرحمن سليمان علي وديار محمد علي ومنذر ابراهيم حسين المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المدعي: مصطفى جبار سند/ عضو مجلس النواب - وكيله المحامي احمد سعيد موسى.

الشخص الثالث إلى جانب المدعي: محافظ واسط/ إضافة لوظيفته - وكيله المشاور القانوني محمد حمودي سلمان.

المدعى عليه: رئيس مجلس الوزراء/ إضافة لوظيفته - وكيله المستشار القانوني حيدر علي جابر.

الادعاء:

ادعى المدعي بواسطة وكيله أن المدعى عليه أصدر قراراته المرقمة (٨ لسنة ٢٠٢٢ في ٢٠٢٢/١/١١) و(٤٠١ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/١١/٢) و(٣٣٥ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٩/٢٢) و(٢٥٧ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٨/٣) و(٢٢٦ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٦/٢٨) و(١٩٤ لسنة ٢٠٢١ في ٢٠٢١/٦/١٥) والتي تتضمن صرف وزارة المالية مبلغ قدره فقط مائتا مليار دينار لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان لشهر كانون الأول الماضي، ولكون هذه القرارات مخالفة للقانون بادر الى الطعن فيها وذلك للأسباب التالية: أولاً - حدد المشرع الدستوري صلاحية مجلس الوزراء بإصدار القرارات بهدف تنفيذ القانون بموجب المادة (٨٠/ثالثاً) من الدستور، لكن المدعى عليه لم يستند بقراره الى أي نص قانوني

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگاى بالآى ئيتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠٠/اتحادية/٢٠٢٢

وإنما خالف قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ الذي أكد على تسديد الحكومة الاتحادية لمستحقات الإقليم بعد تنفيذ الإقليم لالتزاماته الواردة في المادة (١١) من القانون. ثانياً - نصت المادة (١١/ثانياً/هـ) من قانون الموازنة الاتحادية على ((تلتزم الحكومة الاتحادية بتسديد مستحقات إقليم كردستان الواردة في هذا القانون والجداول المرفقة به بعد قيام الإقليم بتنفيذ الفقرات (أ، ب، ج، د) من هذه المادة)) والمتضمنة إلتزام حكومة إقليم كردستان تسليم الواردات النفطية بمعدل (٢٥٠) ألف برميل يومياً إلى الحكومة الاتحادية بسعر شركة سومو، لكن المدعى عليه أصدر القرارات المطعون فيها خلافاً للمادة المشار إليها وكذلك الفقرات (ب، ج) من نفس المادة التي ألزمته بتسليم المستحقات بعد قيام الإقليم بتنفيذ إلتزاماته، لذا طلب المدعي من المحكمة الاتحادية العليا الحكم ببطلان القرارات محل الطعن. سجلت الدعوى لدى هذه المحكمة بالعدد (١٧٠٠/اتحادية/٢٠٢٢) وتم استيفاء الرسم القانوني عنها وفقاً لأحكام المادة (٢١/أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٢٢، وتبلغ المدعى عليه بعريضتها ومستنداتها وفقاً للبند (ثانياً) من المادة ذاتها، فأجاب وكيله باللجنة الجوابية المؤرخة ٢٠٢٢/٨/٢٩ خلاصتها أن طلب المدعى لا يتوافر فيه شرط المصلحة المطلوب توافرها استناداً إلى أحكام كل من المادة (٢٠/أولاً) من النظام الداخلي للمحكمة والمادة (٤) من قانونها رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل، وإن الحكومة الاتحادية صرفت مستحقات رواتب موظفي إقليم كردستان بشرط أن يجري تسويتها بعد إكمال ديوان الرقابة المالية الاتحادي تدقيق البيانات المتعلقة غير النفطية بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان وإكمال المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، د) من البند (ثانياً) من المادة (١١) من قانون الموازنة الاتحادية في موعد أقصاه ٢٠٢١/١٢/١ على وفق ما جاء في قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦)، إذ جاء بكتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي/ دائرة تدقيق نشاط التموين والتوزيع بالعدد (١٩٥٧ في ٢٥/١٠/٢٠٢١) بأنه جرى تشكيل فريق مشترك من ديوان الرقابة المالية الاتحادي وديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان تمهيداً لتنفيذ بنود قانون الموازنة للرقابة بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية استناداً

بسم الله الرحمن الرحيم

كۆمارى عىراق
دادگاى بالآى ئىتىحادىجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

إلى آلية تنفيذ المادة (١١/ثانياً/ج) من قانون الموازنة آنفاً، وبأشر الفريق عمله بتاريخ ٢٠٢١/٦/٧ وتوقف عمله بسبب وجود الاختلاف في وجهات النظر بتفسير مصطلح الإيرادات غير النفطية في قانون الموازنة، وقام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بمفاتيحة الجهات المعنية لتفسير العبارة المذكورة فأجابت الأمانة العامة لمجلس الوزراء بكتابها بالعدد (ق/١/٢٣٤٧٠ في ٢٠٢٢/٨/٢٥)، وكتاب وزارة المالية بالعدد (٢٩١٧٦ في ٢٠٢١/٩/٢) بأن الإيرادات غير النفطية، كل الإيرادات المتحققة ما عدا الإيرادات النفطية، وقرر مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية المنعقدة في ٢٠٢٢/١/١١ بموجب قراره رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ بأن يتولى ديوان الرقابة المالية الاتحادي إكمال تدقيق البيانات المتعلقة بالإيرادات المتحققة بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان في ٢٠٢٢/٣/١ بدلاً من تاريخ ٢٠٢١/١٢/١ بحسب ما مثبت في الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء رقم (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١، وقام ديوان الرقابة المالية الاتحادي بإجراء تدقيق الإيرادات غير النفطية من خلال فريق مشترك بينه وبين ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان وجرى إصدار نتائج التدقيق بموجب كتاب ديوان الرقابة المالية الاتحادي المرقم (١٠٣٢٤) المؤرخ ٢٠٢٢/٥/١٢، واستناداً للمادة (١٧/أولاً/١) من قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ التي تنص على (يستخدم حساب السلف في حالة عدم توفر المستندات الأصولية المفردة للصرف النهائي) ولوجود تخصيص في الموازنة العامة يغطي حالة الصرف وفقاً للفقرة (ب) من المادة آنفاً من قانون الإدارة المالية الاتحادي سدد مجلس الوزراء إلى حكومة إقليم كردستان عدة دفعات من تخصيصات عام ٢٠٢١ بشكل سلف (دين) يتم تسويتها وفقاً للفقرة (ثانياً) من النص آنفاً من قانون الإدارة المالية الاتحادي بقيام وحدة الإنفاق لتسوية السلف (الدفعات المسبقة) خلال السنة المالية وبخلافه تجري التسوية بتخصيصات ترصد ضمن موازنة السنة اللاحقة لأغراض التسوية لذلك يكون صرف مجلس الوزراء لدفعات من مستحقات إقليم كردستان جرى وفقاً لأحكام الدستور والقانون، وأن قرارات مجلس الوزراء الخاصة بالموافقة على قيام وزارة المالية الاتحادية بإرسال المبالغ المالية بتسديد رواتب ومستحقات موظفي إقليم كردستان كانت من الضرورات التي

بسم الله الرحمن الرحيم



كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتیحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

يتطلبها استمرار سير المرافق العامة والمؤسسات الحكومية في إقليم كردستان، حيث إن التوقف وعدم تسديد رواتب ومستحقات الموظفين سيؤدي حتماً إلى توقف المؤسسات الحكومية في أداء أعمالها وتقديم خدماتها إلى المواطنين في الإقليم وهذا الأمر من ضمن مسؤولية الحكومة الاتحادية ومجلس الوزراء الذي يقع على عاتقه ضمان استمرار عمل المرافق العامة ومؤسسات الدولة في كل أنحاء العراق، لذا طلب رد الطعن من الناحيتين الشكلية والموضوعية وتحميل المدعي المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة. وبعد استكمال الإجراءات التي يتطلبها النظام الداخلي للمحكمة تم تعيين موعد للمرافعة وفقاً للمادة (٢١/ ثالثاً) منه، وتبلغ به الطرفان، وفي اليوم المعين تشكلت المحكمة فحضر المدعي بالذات ووكيله، وحضر وكيل المدعي عليه وبوشر بإجراء المرافعة الحضورية العلنية، كرر المدعي ووكيله ما جاء في عريضة الدعوى وطلب الحكم بموجبها، وأضاف وكيله أن موكله عضو في اللجنة المالية البرلمانية وله مصلحة الطعن بقرارات مجلس الوزراء وطلب من المحكمة إحداث دعوى حادثة منضمة بخصوص قرارات مجلس الوزراء والتوجيهات الصادرة من رئيس مجلس الوزراء بصرف مبالغ الى إقليم كردستان، القرارات المرقمة (٧٤) لسنة ٢٠٢٢ و(١١٨) لسنة ٢٠٢٢ وكذلك التوجيه الصادر من الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالعدد (١٠٦٧٨) في ٢٠٢٠/٥/٢٢) والتوجيه الآخر الصادر بموجب الكتاب بالعدد (١٣٢٢٩) في ٢٠٢٠/٨/١٥). قررت المحكمة رفض الطلب ذلك أن هذه الدعوى مهيئة للحسم وبإمكان المدعي ووكيله إقامة دعوى مستقلة بخصوص ذلك، أجاب وكيل المدعي عليه وطلب رد الدعوى للأسباب الواردة في اللوائح الجوابية المربوطة ضمن أوراق الدعوى، ولغرض الوقوف على ما جاء في عريضة الدعوى، قررت المحكمة إدخال (وزير المالية/ إضافة لوظيفته) شخصاً ثالثاً في الدعوى للاستيضاح منه عن ما يلزم لحسمها فحضر وكيله الموظف الحقوقي عامر عباس قادر وقدم لائحة توضيحية اطلعت عليها المحكمة وربطت ضمن أوراق الدعوى وأضاف بأن موكله قام بدفع المستحقات المالية إلى إقليم كردستان تنفيذاً لقرارات مجلس الوزراء المرقمة (١٩٤ و ٢٢٦ و ٢٥٧ و ٣٣٥ و ٤٠١) لسنة ٢٠٢١ وكذلك بموجب القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ ولولا صدور تلك القرارات لم يتم موكله بتزويد

بسم الله الرحمن الرحيم

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتیحادىجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

الإقليم بالمبالغ المذكورة فيها، وإنما تصرف على اعتبار أن تلك القرارات واجبة التنفيذ من قبله، كما أضاف بموجب لائحته الجوابية المؤرخة في ٢٠٢٣/١/١١ أنه ((بناءً على قراري مجلس الوزراء بالعدد (٧٤ و ١٨٨) لسنة ٢٠٢٢ تم دفع المستحقات المالية للإقليم عن رواتب موظفيهم بعد صدور قرار المحكمة الاتحادية العليا رقم (٥٩/اتحادية/٢٠١٢ وموحدتها ١١٠/اتحادية/٢٠١٩ في ٢٠٢٢/٢/١٥) وإن دائرة موكله أشارت إلى ما ورد في كتابها المرقم (١٤٣٧ في ٢٠٢١/٦/٢٨) المتضمن رأيها بشأن صرف مستحقات الإقليم ما لم تتم تسوية المستحقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية بموجب الكتابين الصادرين عن وزارة المالية/ مكتب الوزير بالعدد (٣٣٤) في ٢٠٢٢/٣/٢٤ وبالعدد (٤٨٥) في ٢٠٢٢/٥/١٢ اللذين بموجبهما صرفت المستحقات المالية تنفيذاً لقراري مجلس الوزراء آنفاً))، وبعد أن استكملت المحكمة استيضاحها من الشخص الثالث (وزير المالية/ إضافة لوظيفته) قرر إخراجه من الدعوى، لاحظت المحكمة أن (محافظ واسط/ إضافة لوظيفته) قدم طلباً مؤرخ على يوم ٢٠٢٢/١٢/٧ يطلب فيه الدخول شخصاً ثالثاً إلى جانب المدعي في الدعوى، قررت المحكمة قبوله، فحضر وكيله المشاور القانوني محمد حمودي سلمان ودفع الرسم القانوني وأبرز لائحة جوابية ربط الأصل ضمن أوراق الدعوى، لاحظت المحكمة في جلستها المؤرخة ٢٠٢٣/١/١٨ أن وكيل محافظ واسط قدم طلباً مؤرخ في ٢٠٢٣/١/١٧ يطلب بموجبه إبطال عريضة الدعوى ولعدم حضوره لتأييد ذلك وفقاً لما جاء في المادة (٨٨ / ٢) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ المعدل قررت المحكمة رفض طلبه، وكرر كل طرف أقواله وطلباته السابقة، وحيث لم يبق ما يقال أفهم ختام المرافعة وأصدرت المحكمة قرار الحكم التالي:

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگاى بالآى ئيتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

قرار الحكم:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا لدعوى المدعي مصطفى جبار سند والشخص الثالث الى جانبه محافظ واسط إضافة لوظيفته وطلبهما المتضمن (الحكم ببطلان قرارات مجلس الوزراء المرقمة ٨ لسنة ٢٠٢٢ و ٤٠١ لسنة ٢٠٢١ و ٣٣٥ لسنة ٢٠٢١ و ٢٥٧ لسنة ٢٠٢١ و ٢٢٦ لسنة ٢٠٢١ و ١٩٤ لسنة ٢٠٢١) بداعي مخالفة المدعى عليه أحكام المادة (٨٠/ ثالثاً) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ التي حددت صلاحية مجلس الوزراء بإصدار القرارات بهدف تنفيذ القوانين، في حين إن المدعى عليه أصدر القرارات المذكورة آنفاً خلافاً لأحكام المادة (١١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١، كما دقت المحكمة ما جاء في دفع وكيل المدعى عليه (رئيس مجلس الوزراء / إضافة لوظيفته) والتي طلب بموجبها رد الدعوى عن موكله، ولدى اطلاع المحكمة على القرارات موضوع الدعوى وجد أن القرار (١٩٤) لسنة ٢٠٢١ نص على ((قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثالثة والعشرين المنعقدة في ٢٠٢١/٦/١٥ ما يأتي: صرف وزارة المالية (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتان مليار دينار شهرياً بدءاً من ٢٠٢١/١/١ لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان، وتسوى بعد إكمال ديوان الرقابة المالية الاتحادي تدقيق البيانات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية بالتنسيق مع ديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان، وإكمال المتطلبات المنصوص عليها في الفقرات (أ، ب، د) من البند ثانياً من المادة (١١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية (٢٠٢١/٢٠٢١))، أما القرار (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١ فقد نص على ((اطلع مجلس الوزراء على رأي وزارة المالية المعروض في كتابها المرقم بالعدد (١٤٣٧) والمؤرخ في ٢٠٢١/٦/٢٨، وتقديراً للظروف الإنسانية التي يمر بها موظفو إقليم كردستان بسبب عدم تسديد رواتبهم ومستحقاتهم من حكومة الإقليم. وبناءً على ما عرضه السيد رئيس مجلس الوزراء عرضاً طارئاً خلال اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية السادسة والعشرين المنعقدة في ٢٠٢١/٧/٦ ما يأتي: (١) صرف وزارة المالية مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتان مليار دينار

بسم الله الرحمن الرحيم



كومارى عيراق
دادگای بالای ئیئتیحادی

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان، وتُسوى في ضمن السنة المالية الحالية بعد إكمال تدقيق ديوان الرقابة المالية الاتحادي البيانات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية بالتنسيق بينها وديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان، وإكمال المتطلبات المنصوص عليها في المادتين (١٠ و ١١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية ٢٠٢١. (٢) إكمال ديوان الرقابة المالية الاتحادي تدقيق البيانات المتعلقة بالإيرادات غير النفطية بالتنسيق بينها وديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان في موعد أقصاه ١٢/١/٢٠٢١. (٣) طلب وزارة المالية الرأي من مجلس الدولة عن صحة الإجراءات المأخوذة في الفقرة (١) المذكورة آنفاً. (٤) استكمال وزارتي المالية والنفط الاتحاديتين احتساب الإيرادات النفطية وغير النفطية لتحديد مستحقات الإقليم على وفق أحكام قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية/ ٢٠٢١ من تاريخ ٢٠٢١/٦/٢ ولحين انتهاء السنة المالية. (٥) يلغى قرار مجلس الوزراء (١٩٤) لسنة ٢٠٢١، ونص القرار رقم (٢٥٧) لسنة ٢٠٢١ على ((بناءً على ما عرضه السيد رئيس مجلس الوزراء عرضاً طارئاً خلال اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية التاسعة والعشرين المنعقدة في ٢٠٢١/٨/٣ ما يأتي: (١) صرف وزارة المالية مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتا مليار دينار لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان (شهرياً)، بحسب الآلية المثبتة في الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١. (٢) تأكيد تنفيذ الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١، كما أن القرار رقم (٣٣٥) لسنة ٢٠٢١ نص على ((بناءً على ما عرضه السيد رئيس مجلس الوزراء عرضاً طارئاً خلال اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية السادسة والثلاثين المنعقدة في ٢٠٢١/٩/٢٢ ما يأتي: (١) صرف وزارة المالية مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتا مليار دينار لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان (شهرياً)، بحسب الآلية المثبتة في الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١. (٢) تأكيد تنفيذ الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١،

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگاى بالآى ئيتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

ونص القرار رقم (٤٠١) لسنة ٢٠٢١ على ((بناءً على ما عرضه السيد رئيس مجلس الوزراء عرضاً طارئاً خلال اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية والأربعين المنعقدة في ٢٠٢١/١١/٢ ما يأتي: (١) صرف وزارة المالية (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتا مليار دينار لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان (شهرياً)، بحسب الآلية المثبتة في الفقرة (١) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١. (٢) تأكيد تنفيذ الفقرات (٢ و ٣ و ٤) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١. (٣) صرف وزارة المالية (٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط ثلاثة مليارات دينار إلى حكومة إقليم كردستان لتعويض جزء من الأضرار التي لحقت بالأسر وأهالي المناطق المتضررة في إقليم كردستان من جراء الأمطار والسيول التي حصلت مؤخراً.))، كما نص القرار رقم (٨) لسنة ٢٠٢٢ على ((بناءً على ما عرضه السيد وزير الخارجية عرضاً طارئاً خلال اجتماع مجلس الوزراء. قرر مجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية الثانية المنعقدة في ٢٠٢٢/١/١١ ما يأتي: (١) صرف وزارة المالية مبلغ (٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار، فقط مائتا مليار دينار لتسديد مستحقات ورواتب موظفي إقليم كردستان لشهر كانون الأول الماضي. (٢) تولي ديوان الرقابة المالية الاتحادي إكمال تدقيق البيانات المتعلقة بالإيرادات المتحققة كافة غير النفطية بالتنسيق بينه وديوان الرقابة المالية في إقليم كردستان في ٢٠٢٢/٣/١ حداً أقصى بدلاً من ٢٠٢١/١٢/١، بحسب ما مثبت في الفقرة (٢) من قرار مجلس الوزراء (٢٢٦) لسنة ٢٠٢١.))، وتوصلت المحكمة الى النتائج الآتية:

أولاً: تتكون السلطة التنفيذية في جمهورية العراق من رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء تمارس صلاحياتها وفقاً للدستور والقانون استناداً الى أحكام المادة (٦٦) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، وفصل الدستور بين مهام وصلاحيات رئيس الجمهورية ومهام وصلاحيات رئيس مجلس الوزراء وذلك لأن طبيعة النظام البرلماني تقتضي ذلك الفصل باعتبار أن نظام الحكم في العراق هو جمهوري برلماني ديمقراطي استناداً الى أحكام المادة (١) من الدستور، تؤدي السلطة التنفيذية اختصاصاتها ومهامها على أساس مبدأ الفصل بين السلطات استناداً الى أحكام المادة (٤٧) من

بسم الله الرحمن الرحيم



كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتیحادى

جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

الدستور، وبموجب الدستور فإن رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورمز وحدة الوطن يمثل سيادة البلاد ويسهر على ضمان الالتزام بالدستور والمحافظة على استقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامة أراضيه وفقاً لأحكام المادة (٦٧) من الدستور، أما رئيس مجلس الوزراء فهو المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة والقائد العام للقوات المسلحة يقوم بإدارة مجلس الوزراء ويتأسر اجتماعاته وله الحق بإقالة الوزراء بموافقة مجلس النواب استناداً الى أحكام المادة (٧٨) من الدستور، وإن تخويل الدستور لرئيس الجمهورية ومجلس الوزراء ممارسة صلاحياتهما وفقاً لما ورد فيه وبموجب القوانين النافذة يلزم بالنتيجة تحقق المسؤولية الدستورية والقانونية عن مخالفة أي منهما لأحكام الدستور والقانون وعدم القيام بتنفيذ ما يفرضه عليهما الدستور والقانون بموجب صلاحياتهما الدستورية والقانونية فإن ذلك يمثل الوجه الثاني لخرق الدستور والذي يرتب المسؤولية الشخصية وعدم العمل وفقاً لمقتضيات المصلحة الوطنية العليا للوطن والشعب، وإن ذلك يوجب على جميع الجهات الرقابية ممارسة صلاحياتها الدستورية والقانونية لمنع ذلك الخرق ومعالجته وإن مسؤولية رئيس الجمهورية هي مسؤولية فردية وفقاً لما جاء في المادة (٦١) /سادساً/ ب) من الدستور، أما مسؤولية رئيس مجلس الوزراء والوزراء أمام مجلس النواب فهي مسؤولية تضامنية وشخصية استناداً الى أحكام المادة (٨٣) من الدستور ويتمثل ذلك بأن كل وزير يكون مسؤولاً بمفرده عن جميع ما يصدر عنه من تصرفات وأعمال متعلقة بوزارته والتي لا تندرج تحت السياسة العامة للوزارة ولم يتم مناقشتها في مجلس الوزراء أما المسؤولية التضامنية فإنها تنتج عن الأعمال التي تمارس من قبل مجلس الوزراء تحت عنوان السياسة العامة للدولة وتجري مناقشتها ضمن مجلس الوزراء وتصدر عن المجلس عند مخالفتها للدستور أو القانون. ثانياً: يمارس مجلس الوزراء الصلاحيات الواردة ضمن المادة (٨٠) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ وبضمنها تخطيط وتنفيذ السياسة العامة للدولة والخطط العامة والإشراف على عمل الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ويقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة والحساب الختامي وخطط التنمية، وتعتبر الموازنة العامة الاتحادية عن خطة مالية تعتمز الدولة القيام بها وتشمل

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگای بالای نيتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا
العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

البرامج والمشروعات والجداول التخطيطية لتخمين الإيرادات وتقدير النفقات بشقيها الجارية والاستثمارية لسنة مالية واحدة تعين في قانون الموازنة العامة الاتحادية أما الحساب الختامي للدولة (البيانات المالية الاتحادية) فإنه يمثل المركز المالي للدولة (الموجودات والمطلوبات) كما هي عليه في (٣١/ كانون الأول) من كل سنة وحساب قياس النتيجة التي تتضمن الإيرادات والمصروفات والكشوفات الأخرى للسنة المنتهية فيها، وأكدت ذات الصلاحية لمجلس الوزراء فيما يخص إعداد مشروع الموازنة العامة المادة (٢/ ثالثاً) من النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، حيث تتكون الموازنة العامة الاتحادية للدولة استناداً الى أحكام المادة (٢) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ من موازنة القطاع الحكومي الممول مركزياً والتي تشتمل على موازنات جميع وحدات الإنفاق بشقيها الجاري والاستثماري التي تحدد بموجب قانون الموازنة العامة الاتحادية بالإضافة الى نفقات المشاريع الاستثمارية للإدارات الممولة ذاتياً ونفقات وإيرادات الإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم. كما نصت المادة (١١) من القانون المذكور أعلاه آنفاً على (يتولى مجلس الوزراء مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية وإقراره وتقديمه الى مجلس النواب قبل منتصف شهر تشرين الأول من كل سنة)، وإن تنفيذ الموازنة العامة الاتحادية يتم من خلال دفعات تمويل تقدرها وزارة المالية من حساب الخزينة العامة الموحد استناداً الى التخصيصات المقررة في قانون الموازنة الاتحادية وفق الآلية التي تحددها وزارة المالية ولا يحق لوحدات الإنفاق استثمار الفائض النقدي بأي شكل من أشكال الاستثمار كالإقراض أو شراء الأوراق المالية أو الإيداع بشكل ودائع ثابتة أو توفير أو أي حالة أخرى إلا إذا وجد نص قانوني يجيز ذلك. ولوزير المالية تحديد سقف الإنفاق في ضوء الأموال المتاحة على أن يتم الاحتفاظ بنسبة لا تقل عن (٢٠٪) من الرصيد المالي في أول المدة استناداً الى أحكام المادة (١٤/ أولاً/ أ و ب/ ثالثاً) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ ولا يجوز استخدام حساب السلف للصرف على أي غرض من الأغراض ما لم يتوفر التخصيص اللازم في الموازنة بما يغطي حالة الصرف استناداً الى أحكام المادة (١٧/ أولاً/ ب) من ذات القانون وإن وزارة المالية هي الجهة الوحيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگاى بالآى ئيتيحادىجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

المخولة بالموافقة على إطلاق المبالغ النقدية الخاصة بالنفقات الجارية والرأسمالية لوحدات الإنفاق استناداً الى أحكام المادة (١٦/ ثالثاً) من قانون الإدارة المالية الاتحادية، ومن جانب آخر فإن قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق لسنة المالية ٢٠٢١ حدد بموجب المادة (١١) منه الآليات التي بموجبها يتم تسوية المستحقات بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان للسنوات من ٢٠٠٤ و لغاية ٢٠٢٠ فلا يجوز بعد كل ذلك لمجلس الوزراء اتخاذ أي قرار من شأنه مخالفة القوانين المذكورة آنفاً لا سيما أن مجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة المسؤولة بموجب الدستور عن إعداد مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية إذ إن صلاحية مجلس الوزراء وبموجب أحكام المادة (٨٠/ ثالثاً) من الدستور هو إصدار الأنظمة والتعليمات والقرارات بهدف تنفيذ القوانين وليس بهدف مخالفة القوانين التي أعدت مشاريعها من قبله وفي حالة حصول تلك المخالفة فإن ذلك يمثل خرقاً للدستور ومخالفة للقانون يرتب المسؤولية التضامنية والشخصية لأنه لا يمكن لمجلس الوزراء أن يقوم بإعداد مشاريع القوانين وتقديمها الى مجلس النواب وبعد إقرارها يقوم بمخالفتها. ثالثاً: استناداً الى أحكام المادة (٣٠) من قانون الإدارة المالية الاتحادية فإن وزير المالية هو المسؤول عن الحسابات المتعلقة بجميع المقبوضات والمدفوعات التي تجري في جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والإقليم والمحافظات غير المنتظمة في إقليم العائدة الى الموازنة العامة الاتحادية وعليه أن يراقب معاملاتها المالية والمحاسبية بالطرق التي تحددها وزارة المالية، واستناداً الى أحكام المادة (٢٧/ خامساً) من ذات القانون والتي نصت على (تقوم وزارة المالية بتنزيل المبالغ المترتبة على عدم تحويل الوزارات أو الإقليم أو المحافظات غير المنتظمة في إقليم لإيرادات النفط والغاز وغيرها من تمويلها السنوي)، ولما جاء في كتاب وزارة المالية بالعدد (١٤٣٧) في ٢٨/٦/٢٠٢١) بأن قرار مجلس الوزراء رقم (١٩٤ لسنة ٢٠٢١) مخالف لأحكام المواد (١٠ و ١١) من قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١ وأحكام المادة (١٧/ اولاً/ ب) والمادة (٢٧/ خامساً) من قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩، وإن وزارة المالية تطلب من مجلس الوزراء إصدار قرار لحماية الوزارة وموظفيها بشكل كامل من أي تبعات قانونية أو غيرها من

بسم الله الرحمن الرحيم

كومارى عيراق
دادگاى بالآى ئيتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

التبعات التي قد تترتب على الوزارة أو موظفيها من تنفيذ هذا القرار. رابعاً: لمجلس النواب استناداً الى أحكام المادة (٦٢/ ثانياً) من الدستور إجراء المناقشة بين أبواب وفصول الموازنة العامة وتخفيض مجمل مبالغها وله عند الضرورة أن يقترح على مجلس الوزراء زيادة إجمالي مبالغ النفقات الضرورية، وبذات الاتجاه سارت المادة (١٢) من قانون الإدارة المالية الاتحادية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ لذا فإن من باب أولى لا يمكن لمجلس الوزراء اتخاذ القرارات التي من شأنها إتقال الخزينة العامة للدولة بأعباء مالية بشكل مخالف لقانون الموازنة العامة الاتحادية وقانون الإدارة المالية الاتحادية. وحيث إن الدستور هو المعبر عن المجتمع وقيمه المشتركة بحيث يعطيه الهيكلية القانونية والسياسية فهو الناظم الأساسي لحقوق الإنسان ولعلاقاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وهذا الناظم لا بد أن تتمازج فيه السياسة والقانون لأنهما عاملان أساسيان في تكوين المجتمعات وبالتالي في تكوين النص الدستوري المنبثق عن القيم المشتركة لهذا المجتمع أو ذاك فمن خلال الدستور ونصوصه ينظر الى العمل السياسي على أنه شرعي، فشرعية العمل السياسي لا بد أن تنطلق من النص الدستوري الذي أصبح اليوم يشكل الوسيلة الأساسية لتنظيم العلاقات بين السلطات أو بينها وبين المواطنين لأنه لا يمكن لأي شخص أو لأي مؤسسة سياسية التفرد بإنجاز القرارات الكيفية بل من الواجب التقيد والعمل بموجب الضمانات الدستورية إذ لا شرعية لأي عمل أو امتناع عن عمل من قبل السلطات الاتحادية إن كان في ذلك مخالفة دستورية وحيث إن تلك المخالفة الدستورية تمثل خرقاً لأسمى قاعدة قانونية وهو الدستور مما يوجب الحكم بعدم صحة أي قرار أو نظام أو تعليمات أو إجراءات مخالفة للدستور وفقاً لاختصاص المحكمة الاتحادية العليا استناداً الى أحكام المادة (٩٣/ ثالثاً) من الدستور والتي نصت (تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي: ثالثاً - الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية، والقرارات والأنظمة والتعليمات والإجراءات الصادرة عن السلطة الاتحادية، ويكفل القانون حق كل من مجلس الوزراء وذوي الشأن من الأفراد وغيرهم حق الطعن المباشر لدى المحكمة).

بسم الله الرحمن الرحيم

كۆمارى عىراق
دادگای بالای ئىتتىحادىجمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ١٧٠/اتحادية/٢٠٢٢

عليه ولما تقدم قررت المحكمة الاتحادية العليا الآتي:

١. الحكم بعدم صحة القرارات الصادرة من قبل مجلس الوزراء المرقمة ((١٩٤)) في ٢٠٢١/٦/١٥ و (٢٢٦) في ٢٠٢١/٧/٦ و (٢٥٧) في ٢٠٢١/٨/٣ و (٣٣٥) في ٢٠٢١/٩/٢٢ و (٤٠١) في ٢٠٢١/١١/٢ و (٨) في ٢٠٢٢/١/١١ ((
٢. تحميل المدعى عليه إضافة لوظيفته الرسوم والمصاريف وأتعاب محاماة وكيل المدعي ووكيل الشخص الثالث الى جانبه مبلغ قدره مائة ألف دينار توزع بينهما مناصفة.

وصدر بالأكثرية حكماً باتاً وملزماً للسلطات كافة استناداً الى أحكام المادتين (٩٣/ ثالثاً و ٩٤) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥ و المادتين (٤/ ثالثاً و ٥/ ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ المعدل بالقانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٢١ وأفهم علناً في ٢/ رجب/ ١٤٤٤ هجرية الموافق ٢٥/١/٢٠٢٣ ميلادية.

الرئيس
جاسم محمد عبودعضو
سمير عباس محمدعضو
غالب عامر شنينعضو
حيدر جابر عبدعضو
حيدر علي نوريعضو
خلف احمد رجبعضو
عبد الرحمن سليمان عليعضو
ديار محمد عليعضو
منذر ابراهيم حسين

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق



محمد شياع السوداني:

العراق وفرنسا .. نحو مستقبل زاهر في العلاقات الثنائية

المزيد من الحرص على تطوير تلك العلاقة الثنائية والبناء على أسسها الصلبة. فعندما واجه العراق مخاطر الإرهاب وخاض حربا مصيرية مع قوى الشر والظلام، دافع عن نفسه والمنطقة والعالم، كانت فرنسا سباقة لتقديم العون والمشاركة في استعادة العراق اراضيه وخصوصا في حرب تحرير الموصل. يضاف لذلك، التعاون المشترك بيننا في جوانب التسليح

*صحيفة (Le Monde) الفرنسية

الحكومة العراقية اليوم أكثر قناعة برؤيتها لتطوير علاقات العراق الإقليمية والدولية على أسس التعاون والتوازن، والابتعاد عن سياسة المحاور، واعتماد سياسة الشراكة مع العديد من دول العالم وفي مقدمتها فرنسا. إن استجابة بغداد وباريس للشعور المشترك بالأهمية الاستراتيجية للعلاقة بين بلدينا دفع حكومتنا لظهار

أي تجاوزات على أراضيها. فالعراق من خلال علاقاته المميزة مع محيطه الإقليمي بات ملتقى للقاء الأطراف المتباينة وساعيا لتقريب المسافات بين المملكة العربية السعودية وإيران، وذلك من منطلق إيماننا بأن استقرار المنطقة يتم عبر تجاوز التوترات. وستستمر في مساعيها في تقريب وجهات النظر بين طهران والرياض حيث نؤمن بأن الحوار واللقاءات السبيل الوحيد للوصول الى أرضية مشتركة وحتى تصل تلك التفاهات الى مرحلة متقدمة في الاجتماعات واللقاءات المقبلة.

إن التعاون بين باريس وبغداد له اوجه متعددة فهو يمتد للقطاع الصحي والتعليمي والثقافي والمناخي .

فرنسا تعمل على حفظ البيئة ومكافحة آثار تغير المناخ ومخاطره، ونود بناء شراكة متواصلة في حماية التراث ومكافحة تهريب الاثار. وفي الجانب الصحي قامت فرنسا بمبادرة لبناء مستشفى في مدينة

سنجار وهذا محل شكرنا وتقديرنا لما بذل من جهد لدعم مكون مهم من شعبنا فالعراق ملتزم بديمقراطيته واحترام حقوق شعبه. وليس ادل على التزامنا هذا من القرار الذي اتخذناه بحق الايزيديين تملك منازلهم واراضيهم في سنجار بعد ما يقرب من ٥٠ عاما من حرمانهم من هذا الحق. نحن نعرف قدر العراق ونحترم اقدار العراقيين من كل الطوائف والملل ومقتنعين ان وحدة الشعب العراقي هي مفتاح قوته التي يفتخر بها ويرسخ وحدتنا كعراقيين نسعى جميعا للتقدم، والاخاء، والمساواة، والعدالة.

نזור فرنسا وكلنا امل بان تكون هذه الزيارة بادرة خير وان نضع الأسس الصحيحة لشراكة مستدامة لتقوية اواصر العلاقة بين بلدينا وشعبينا.

والتدريب والجهد الاستخباراتي، فكل ذلك يؤشر لشراكة استراتيجية طويلة الأمد بين بغداد و باريس بما يضمن الحفاظ على الإنجازات المتحققة في مكافحة الإرهاب والاستقرار في المنطقة.

إن رغبة بلادنا في ترسيخ التعاون العسكري والأمني مع الجانب الفرنسي، تتناغم مع هدفنا في رفع قدرات قواتنا الأمنية القتالية، وهي الآن تحقق تلك الغاية ما يجعل العراق في غير حاجة لقوات قتالية أجنبية، بل قوات استشارية لسد احتياجات قواتنا من التدريب والتجهيز وهذا يعني أننا بحاجة دائمة الى مراجعة العلاقة مع التحالف الدولي ورسم خارطة التعاون المستقبلي في ظل التطور الدائم في القدرات القتالية لقواتنا المسلحة.

يعد النهوض

بالاقتصاد الوطني على رأس أولويات الحكومة العراقية. وترمي حكومتنا لاستغلال الأمثل للقدرات الاقتصادية الضخمة، فالعراق ثاني أكبر منتج للنفط في أوبك، ويمتلك أحد أكبر

احتياطات النفط والغاز في العالم، وان الشركات العملاقة مثل توتال اينرجيز والسكوم مرحب بها للعمل في العراق في مجال الطاقة مثل استغلال الغاز المصاحب وحقق المياه في الابار النفطية وتطوير إنتاج الطاقة المتجددة وأيضا مشروع ميترو بغداد المعلق لتخفيف التكدس المروري في العاصمة والذي نوليه أهمية كبيرة، وهذه أمثلة جيدة على الشراكة والتعاون الاقتصادي.

إن حكومتنا تعتزم أن تكون قوة دفع رئيسية في الدبلوماسية الإقليمية والمسارات السياسية، وتجلى ذلك بوضوح في مؤتمر بغداد ٢ المنعقد وبدعم من الرئيس ماكرون في العاصمة الأردنية عمان مؤخرا، اذ حرصنا على رفض العراق استخدام أراضيها كمنطلق لتهديد دول الجوار مظهرين رفضنا في الوقت ذاته رفض

الحكومة العراقية أكثر قناعة برؤيتها لتطوير علاقات العراق الإقليمية والدولية



*عبد المنعم الأعسم

المركز والإقليم.. بهدوء

ونسب وجداول، بخاصة حين انفتح الملف على فاصلة مهمة تتعلق بقضية استخراج وتصدير النفط والغاز وادارة الحقول الجديدة ورسم السياسات المالية العامة وما اثارته من توترات بين الحكومة الاتحادية واقليم كردستان، وسنكون اكثر سذاجة اذا ما فتحنا الملف على احكام الدستور، كمرجعية (وحيدة) لحل الاشكالات العالقة، واستسلمنا لتأكيدات الطرفين التزام تلك الاحكام.

ففي المرة الاولى ستقدم لنا الارقام مؤشرات لموارد مليارية اسطورية تدخل الى ميزانية البلاد لا يصح معها ان نتوقف مختلفين ومتخاشنين

سنكون موضوعيين اذا ما ابدينا القلق وكومة الاسئلة والخشية من الطمطمة حيال ملف العلاقة بين المركز والاقليم، معبرا عنه في كثرة الزيارات الى بغداد واللقاءات المغلقة بين الجانبين، إذ زادت عن فروض التشاور العادية، مسبوقه بتصريحات رسمية شكلية مكررة، واخرى جانبية (بعضها لنواب) لا تطمئن المراقب على ان الامور تأخذ طريقها الى التسوية وضبط فتيل التوتر.

وسنكون ساذجين اذا ما ناقشنا ملف ميزانية العام ٢٠٢٣ وفصلها الاكثر حساسية الموصول بحصة اقليم كردستان منها على انه قضية حسابات وارقام

من السذاجة الاعتقاد بان مثل هذه الخلافات يمكن ان تعالج بالتهديدات والتلويح بالعقوبات

التوترات فيما بينها، وبعضها يرتد الى النزعة المركزية الواحدية متناسية ان العراق بات دولة اتحادية بالدستور والممارسة والحقائق الشاخصة على الارض،

واقول، ايضا، ان الحل المنطقي ينبغي ان يمضي في مسارين:

الاول،

النأي عن سياسات لي الاذرع وافتعال التوتر في وقت تمر البلاد بعاصفة من التوترات والتحديات المحلية،

ثانيا،

إعطاء الفرصة لجماعات الخبرة والاختصاص والعقول العلمية والقضائية والاكاديمية المستقلة لكي تدلي برأيها وتقدم حولا وقائية بديلة عن استعراض القوة، ومن تلويحات قرأناها مؤخرا بالحل العسكري.. وهي الاكثر حماقة من سواها.

استدراك:

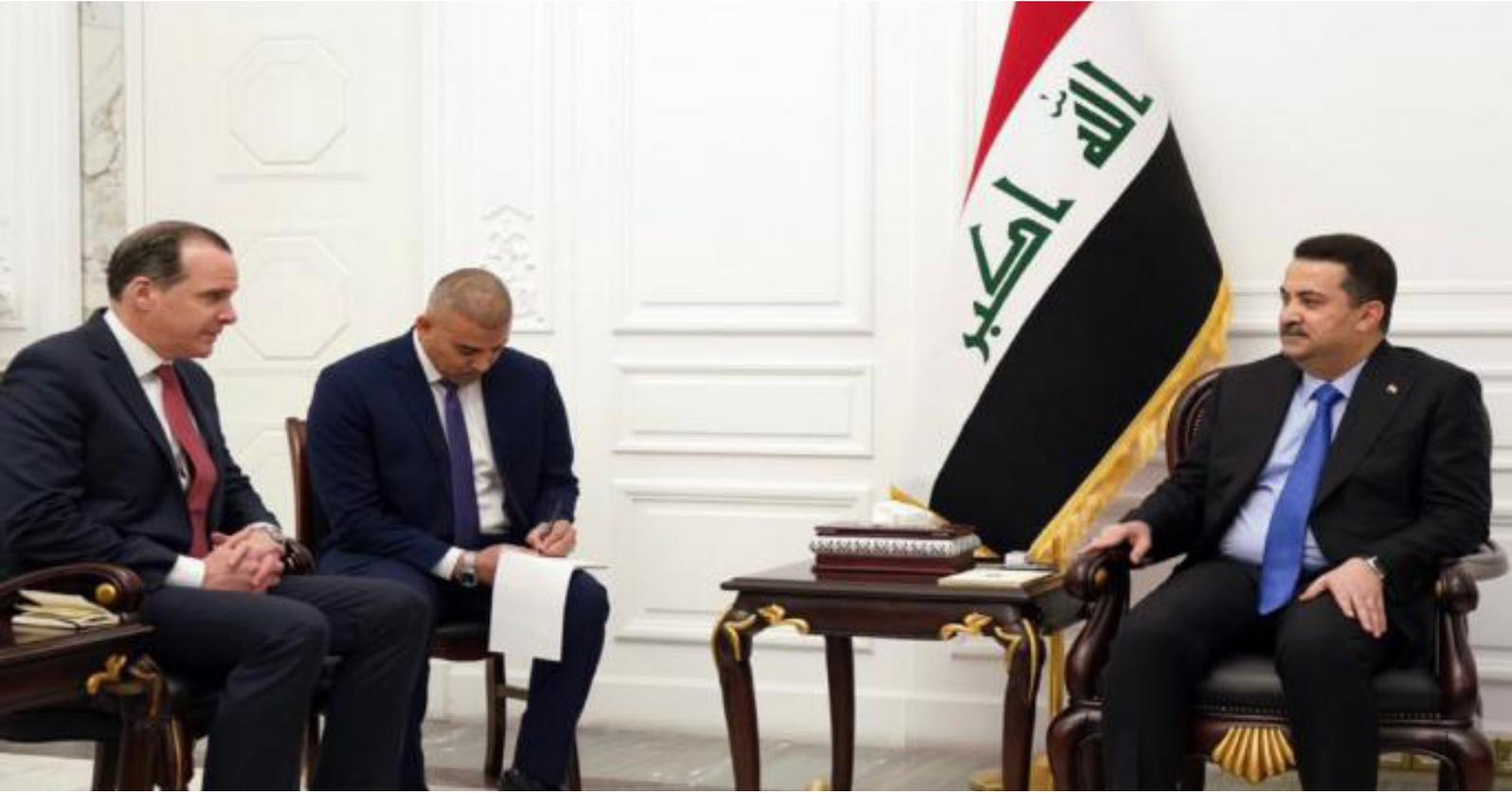
«ان علينا تغيير شيء ما في مكان ما.. لنطمئن».

جورج باباندرينو

عند بضعة مليارات، هي في النهاية لا تخرج عن دورة «الاقتصاد الوطني» في وقت اهدر سوء الادارة وفساد الضمائر واستشراء الجهل المهني اضعاف اضعاف هذا الرقم من المليارات موضع التجاذب.

وفي المرة الثانية، سيكون الدستور حمال اوجه، ويحمل من التناقضات والنصوص المتضاربة ما يجعل الحق بائنا مع كل طرف، والاكثر من ذلك، ان مواد كثيرة منه تخندقت في ديباجاتها الباردة ولم تتحول، كما يُفترض، الى قوانين تفسح في المجال الى التطبيق، وتسهل ترجمة الاحكام الى الواقع، وتنتهي جدلا مضنيا شاء ان ينزلق احيانا الى التهديدات والى خارج فروض الشراكة والمصلحة وحاجات التنمية، فثمة في النصوص الدستورية صلاحيات للسلطة التنفيذية، ونصوص اخرى تحدد صلاحيات الاقاليم والمحافظات، وثمة تداخلات بين الصلاحيات، تُقرأ في الغالب من الزاوية الضيقة، ثم توظف في الصراع السياسي، بعيدا عن روح الدستور ولوازم السياسة الرشيدة.

اقول من السذاجة الاعتقاد بان مثل هذه الخلافات يمكن ان تعالج بالتهديدات والتلويح بالعقوبات، وبكل صراحة، فان بعض التهديدات تنحرف الى لغة تستخدمها الدول في حال اندلاع



بعد زيارة ماكغورك وقآني إلى بغداد.. ما الأهداف والرسائل؟

الزيارة الأمريكية

ووفقاً لبيان السفارة الأمريكية في بغداد، فإن ماكغورك التقى رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، حيث رافقه خلال الاجتماع المنسق الرئاسي الخاص للبنية التحتية العالمية وأمن الطاقة أموس هوكشتاين، إضافة للسفيرة الأمريكية لدى العراق ألينا رومانوسكي. ونقل البيان أن الوفد الأمريكي أكد -خلال الاجتماع- التزام الرئيس الأمريكي جو بايدن باتفاقية الإطار الإستراتيجي مع بغداد والاهتمام بشكل خاص بالتنسيق والعمل لدعم إصلاحات الحكومة العراقية في مجالات الطاقة والبنية التحتية والمناخ، لتعود بالمنفعة على الشعب العراقي. كما أكد ماكغورك التزام الولايات المتحدة المستمر

زيارات متلاحقة تلك التي شهدتها بغداد الأسبوع الماضي، زيارات أمريكية إيرانية قد تعد الأولى من نوعها منذ تشكيل حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، لا سيما أنها جاءت متزامنة في المكان والتوقيت، في ظل ظروف يشهدها العراق ليس أقلها أزمة تراجع سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار بعد سلسلة إجراءات مصرفية أمريكية تجاه بغداد، للحد مما وصفته واشنطن بـ"تهريب وغسيل الأموال".

وشهدت بغداد الأسبوع الماضي زيارة منسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط بريت ماكغورك، فضلاً عن زيارة رئيس فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآني، حيث التقى الطرفان مسؤولين عراقيين من دون أن توضح السلطات الرسمية حقيقة ما دار خلف الأبواب المغلقة.

جاءت الزيارتان متزامنتان في المكان والتوقيت

ملفات الطاقة ووجود الشركات الأمريكية العاملة في حقول النفط العراقية.

وعن تزامن زيارة ماكغورك مع زيارة قآني، أوضح الموسوي -الذي يشغل موقعا قياديا في منظمة بدر التي يرأسها هادي العامري- أن وجود قآني وماغورك في بغداد لا يتضمن وجود حوار إيراني أمريكي مباشر أو غير مباشر، مؤكدا أن الحكومة العراقية حصلت على استثناء لاستيراد الغاز والكهرباء من إيران، وأن بغداد سددت تكلفة الغاز عبر المصرف العراقي للتجارة، حسب الموسوي.

واختتم أن وزير الخارجية العراقي سيزور واشنطن لأجل ترتيب لقاء بين السوداني وبايدن، لا سيما أن رئيس الوزراء العراقي حصل على تخويل من الكتل السياسية للتفاوض مع أمريكا بشأن مسألة الدولار ووجود القوات الأجنبية وتفعيل الجانب الاقتصادي، وفقا لما أكده الموسوي.

البعد الدولي والإقليمي

على الجانب الآخر، ترى المتحدثة باسم ائتلاف النصر آيات مظفر نوري أن مسألة تشكيل حكومة إطارية أغلب قواها السياسية مناهضة ومعارضة للوجود الغربي في العراق وتحديدا الأمريكي تعد إشكالية لها بُعد دولي وإقليمي، وتضيف بالقول "لذا تعتقد الولايات المتحدة أن على الحكومة إيضاح طبيعة هذه العلاقة المؤطرة

بتقديم المشورة والتمكين والمساعدة للقوات الأمنية العراقية في قتالها ضد تنظيم الدولة، وضمان عدم عودة ظهور التنظيم مرة أخرى في العراق وسوريا، وفق ما نقل البيان.

هذا ومن المقرر أن يزور وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين واشنطن أوائل فبراير/شباط المقبل للمشاركة برئاسة اللجنة التنسيقية العليا لاتفاقية الإطار الإستراتيجي مع وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، تمهيدا لزيارة رئيس الوزراء العراقي للولايات المتحدة التي تتحدث أوساط سياسية عن أنها باتت قريبة.

تنويع العلاقات

وعن أهداف وتزامن زيارة الوفدين الأمريكي والإيراني، يقول حامد الموسوي -عضو ائتلاف إدارة الدولة الذي شكل حكومة السوداني- إن العراق حريص على التعاون مع أمريكا والدول الأوروبية ومختلف دول العالم، مشيرا إلى أن زيارة ماكغورك تعد أول زيارة لمسؤول أمريكي كبير للعراق منذ تولي السوداني منصبه.

ويعلق الموسوي: "الاجتماع بين السوداني وماغورك ناقش وجود القوات الأجنبية، وانسحابها من العراق، والاكتماء بالتعاقد مع مستشارين من جميع الدول، وليس من أمريكا فقط، فضلا عن مناقشة الوجود الأمريكي في سوريا، والدور العراقي في تقريب وجهات النظر بين السعودية وإيران"، لافتا إلى أن المناقشات تضمنت

وجود قآني وماكغورك في آن واحد يعكس زيادة نفوذ الدولتين في العراق

للنفط، وذلك بسبب الحرب الروسية الأوكرانية التي قد تطول لفترة أخرى، مشيراً إلى أن العراق يعد بلدا مؤثرا في أمن الطاقة الدولي.

وبخصوص زيارة قآني للعراق، يعلق السراج، قائلاً: "إن زيارة قآني للعراق تعد شخصية، وجاءت لتأدية واجب العزاء لرئيس تيار الحكمة عمار الحكيم بعد وفاة عقيلة محمد باقر الحكيم، فضلا عن أنه أجرى عدة لقاءات مع بعض الشخصيات السياسية"، مبينا أن العراق لم يدخل طرفا في الوساطة بين أمريكا وإيران نظرا لعدم خلافاتهما، حسب تعبيره.

وفي ما يتعلق بتوقعاته عن أهداف الزيارة المرتقبة للسوداني إلى الولايات المتحدة، فقد أشار السراج إلى أنها تهدف لمناقشة إجراءات البنك الفدرالي الأمريكي مع البنك المركزي العراقي التي أدت لرفض التحويلات من العراق لدول العالم.

في غضون ذلك، يرى الباحث السياسي علي البيدر إلى أن وجود قآني وماكغورك في آن واحد يعكس زيادة نفوذ الدولتين في العراق، خصوصا على الحكومة الحالية التي يترأسها السوداني، مضيفا أن واشنطن وطهران ترغبان بالتفاهم بشأن بعض تفاصيل الملف العراقي، لا سيما بعد فشل مفاوضات الاتفاق النووي بين البلدين، حسب البيدر.

* الجزيرة.نت

باتفاقية ثنائية عقدت في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي.

وفي حديثها للجزيرة نت، أضافت أنه في مقابل تلك النظرة، فإن السوداني يعمل على سياسة عدم إثارة الجانب الغربي لعدة أسباب، من بينها أن العراق لا يزال بحاجة للدعم الدولي في ملفات عديدة أبرزها الأمنية والاقتصادية.

وفي ما يتعلق بما دار خلف كواليس لقاء السوداني وماكغورك، تقول المتحدثه باسم ائتلاف النصر "إن الطرفين بحاجة لمكاشفة ومصارحة وبناء الثقة، فأزمة الدولار لها بعدان: داخلي يتمثل في مسارات تتبناها الحكومة والبنك المركزي، وخارجي يتعلق بالتعاملات المصرفية العالمية وانصهار العراق ضمن شبكة التعاملات الدولية الآمنة والموثوقة التي تعد بمثابة مرحلة انتقالية من قلق وشكوك غسيل الأموال والتهريب ودعم الإرهاب إلى الأنشطة النظيفة والموثوقة بالتزام الجانب العراقي بالشروط والمعايير الدولية، لذا تتطلب هذه المعالجة إجراءات ووقت ومساعدة دولية لتخطي عقبة عدم الاستقرار النقدي للعملة".

الدولار وأمن الطاقة

أما رئيس المركز العراقي للتنمية الإعلامية عدنان السراج، فيرى أن زيارة ماكغورك ناقشت ملف أمن الطاقة الدولي والتخفيف من وطأته على الدول المستهلكة



د. عادل عبدالمهدي:

الدولار، ضريبة الأثرياء على الفقراء

نقاشات كثيرة حول ارتفاع سعر الدولار. وبعبارة نذكر (٢٪).

سيرتد الاجراء على الدول جميعها. فالدولار برغم تراجعته سببين رئيسيين. ١- إنها ظاهرة عالمية. وهو السبب الأساس. فشهد الدولار تصاعداً ملموساً خلال (٢٠٢٢) أمام باقي العملات. وتراوحت النسب لأقل من (١٠٪) لكندا وأستراليا والصين وماليزيا مثلاً، و (١٠٪-٢٠٪) لمنطقة اليورو، وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة واليابان، الخ، وحوالي (٣٠٪) لتركيا، و(٤٠٪) لمصر، فشمّل الجميع من دون استثناء. والسبب الأساس يرتبط بالتطورات العالمية الأخيرة، وتقدم الكثير من الاقتصاديات، أمام تراجع مرحلي وبنائي في الاقتصاد الأمريكي. فلجأ «الفيدرالي» لرفع سعر الفائدة (٧) مرات في أعلى دورة شهدها الدولار في تاريخه، من (٧٥/٠٪-١٠٪) في (٢٠٢٢) إلى (٤٠/٢٥٪-٤٠/٥٠٪) في نهاية العام. بهدف إيقاف ارتفاع الأسعار وخفض التضخم إلى

سيرتد الاجراء على الدول جميعها. فالدولار برغم تراجعته سببين رئيسيين. ١- إنها ظاهرة عالمية. وهو السبب الأساس. فشهد الدولار تصاعداً ملموساً خلال (٢٠٢٢) أمام باقي العملات. وتراوحت النسب لأقل من (١٠٪) لكندا وأستراليا والصين وماليزيا مثلاً، و (١٠٪-٢٠٪) لمنطقة اليورو، وكوريا الجنوبية والمملكة المتحدة واليابان، الخ، وحوالي (٣٠٪) لتركيا، و(٤٠٪) لمصر، فشمّل الجميع من دون استثناء. والسبب الأساس يرتبط بالتطورات العالمية الأخيرة، وتقدم الكثير من الاقتصاديات، أمام تراجع مرحلي وبنائي في الاقتصاد الأمريكي. فلجأ «الفيدرالي» لرفع سعر الفائدة (٧) مرات في أعلى دورة شهدها الدولار في تاريخه، من (٧٥/٠٪-١٠٪) في (٢٠٢٢) إلى (٤٠/٢٥٪-٤٠/٥٠٪) في نهاية العام. بهدف إيقاف ارتفاع الأسعار وخفض التضخم إلى

فتلك العوامل (التهديب والعقوبات) كانت موجودة قبل تخفيض سعر الدينار. ولتنشيط الذاكرة نشير إلى انه في (٢٠٠٣/١٠/٤)، وهو أول يوم لتدخل المركزي العراقي - وإقرار مبدأ التعويم النسبي للدينار، بعد انتهاء نظام سعر الصرف الرسمي الثابت - قام البنك ببيع الدولار بـ (١٩٢٠) دينار/دولار، مقابل سعر سوقي مقداره (٢١٨٠) دينار/دولار. واستمرت سياسة المركزي بإدارة الراحل الشبيبي ونائبه الأستاذ مظهر، ليستقر سعره الرسمي حول (١١٨٠) دينار/دولار، واستمر كذلك مع خلفهما حتى نهاية ٢٠٢٠. وخلال هذه المدة انخفض التضخم إلى رقم احادي واحد، بعد أن كان لمدة رقمين (٦٠٪ احياناً)، واستقرت أسعار الأسواق إلى حد كبير، مع بقاء الكثير من الثغرات والسلبيات، والمسؤول عنها ليس السياسة النقدية فقط، بل مجمل السياستين المالية والاقتصادية.

إنّ الأزمة الحالية في دوافعها الداخلية ترتبط بقرار التخفيض غير موفق في نهاية (٢٠٢٠) مبرر توفير أموال لتغطية بعض عجز موازنة (٢٠٢١)

المقترحة عندما كان سعر النفط (٥٠) دولاراً تقريباً. فأتخذ القرار وأصبح نافذاً، بتأثيرات خارجية، ووجود ملكيين لدينا أكثر من الملك نفسه، فيبالغون في خوفهم واجراءاتهم. فتخفيض العملة خيار نوقش في حكومة الدكتور العبادي وحكومتنا، ورفض لعدم واقعيته ومضاعفاته، ورغم أن سعر النفط انهار لأقل من (٣٠) دولار/برميل يومها، وبلغ (١٧) دولار/برميل احياناً، وهبطت احتياطات البنك المركزي لحوالي (٤٠) مليار دولار، وكانت العقوبات على إيران على أشدها، إضافة لبقية الضغوطات السلبية.

فالأزمة الحالية - إضافة للعامل الخارجي الأساس - هي أزمة سياسية ومرض اقتصادي داخلي. تتطلب معالجة جذرية للسياستين المالية والاقتصادية، وهما المرتكزان الاساسيان للسياسة النقدية.

القصيرة والبعيدة الأجل، لطلب الدولار. وهو ما تشهده -نسب متفاوتة- جميع البلدان، ومنها العراق.

هذه السياسة تعكس ايضاً أزمة النظام العالمي، الذي ندفع جميعاً أثمانها. فهي سياسة تسعى من جهة لتخفيف ضغط ارتفاع الأسعار على العائلة الامريكية لأغراض اقتصادية وانتخابية، لكنها بالمقابل مضطرة لتوفير سيولات يحتاجها الاقتصاد الامريكي، فيضطر لطبع المزيد من الدولارات بدون حقيقة اقتصادية موازية أو داعمة. ما يقود للمديونية التي تبلغ اليوم (٣١/٥) ترليون دولار، وتمثل (١٣٥/٢٪) من الناتج الوطني، وتقول: هل من مزيد. فارتفاع سعر الدولار سيشجع الاستيراد ويضعف الصادرات الامريكية، ويزيد من أزمة تنافسية الاقتصاد الامريكي. وتبين الاحصاءات تراجع

الصادرات الامريكية في الاقتصاد العالمي منذ (٢٠٠٠) من (١٢٪) إلى (٨٪). فمعالجة العاجل على حساب الآجل، أمر يحدّر منه الكثير من الاقتصاديين والسياسيين الامريكيين أنفسهم.

٢- إنّها ظاهرة محلية،

فالعراق يعتمد في موارده على النفط اساساً، المرتبط بالدولار. كما أنه بسبب نمطية اقتصاده، يعتمد اساساً الاستيراد السلعي والخدمي (٧٩/٤) مليار دولار في ٢٠٢١، بحسب منظمة التجارة الدولية لتمثل ٢٤/٢٪ من الناتج الاجمالي)، من دون ذكر المعاملات والتحويلات غير الموثقة. فمثلاً جاء العراقيون في المرتبة الثالثة في شراء العقارات التركية، بواقع (٦٢٤١) عقاراً في (٢٠٢٢). وبحسبة بسيطة نتكلم عن حوالي المليار دولار، ستحوّل أغلب مبالغها بطرق ملتوية. وقس على ذلك.

يقول البعض : إنّ السبب الرئيس لما يجري هو لإيقاف غسل العملة وتهريبها والعقوبات على إيران. ونرى في ذلك عاملاً ثانوياً أمام العاملين العالمي كأساس، والمحلي باعتبارنا اقتصاداً ريعياً يعتمد على البترول ودولار والاستيراد.

هذه أزمة سياسية ومرض اقتصادي داخلي تتطلب معالجة جذرية

المرصد التركي و الملف الكردي



المؤشرات تشير إلى اسم واحد..
م

اجتماع لـ«فك عقدة» منافس إردوغان على الرئاسة

ضياء عودة - إسطنبول: رغم الضبابية و«الحيرة» التي تحيط بالاسم الذي سينافس الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان في انتخابات الرئاسة المقبلة، إلا أن المؤشرات على جبهة المعارضة تقود إلى السياسي السبعيني، زعيم «حزب الشعب الجمهوري»، كمال كلشدار أوغلو. وفي حين يوصف السباق المنتظر بـ«المصري والحاسم»، تلتصق هذه الصفة أيضا بالتصويت الذي

سيرسم أروقة البرلمان، في وقت تبتعد الأضواء عنه.

وستجرى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا في الرابع عشر من شهر مايو المقبل، بعدما حسم إردوغان «التوقيت الأنسب»، وأنه سيكون المرشح الرئاسي عن تحالف حزبه مع «الحركة القومية»، في خطوة من المقرر أن تناقشها أيضا ستة أحزاب من المعارضة، بعد طول انتظار، ولأول مرة في السادس والعشرين من شهر يناير الحالي.

في فبراير العام المنصرم كانت الأحزاب الستة شكّلت «طاولة سداسية» كجبهة مضادة لتحالف الحزب الحاكم، وبينما جلس زعماءها في أكثر من عشرة اجتماعات، لم يتمكنوا من فك «عقدة» المرشح المنافس، على خلاف ما نسقوه من خطوات خاصة بـ«النظام البرلماني المعزز»، والذي سيطبقونه في حالة الفوز. ومع بدء العد التنازلي وقرب «نفاذ الوقت» أمام موعد الاستحقاق الرئاسي من المقرر أن يتجه زعماء الأحزاب الستة، من اليسار والقوميين والليبراليين، والمحسوبين على تيارات الإسلامي السياسي لفك «العقدة» المذكورة، على أن يتم الإعلان عنها في الأسبوعين المقبلين، وبالتالي ستكون الصورة واضحة على نحو أكبر، ومن سينافس من؟

وإلى جانب قضية «من سيكون المرشح الرئاسي» سيناقش الزعماء الستة، على رأسهم زعيم «حزب الشعب» كلشدار أوغلو وزعيمة «حزب الجيد»، ميرال أكشنار، برنامج الحكومة الخاص بـ«الطاولة»، إضافة إلى «مذكرة التفاهم بشأن السياسات المشتركة» التي سيتم الإعلان عنها في ٣٠ يناير.

من الأكثر بروزا؟

وحتى الآن لا يوجد مواقف حاسمة لاسم المنافس الذي ستجتمع عليه المعارضة، وفي حين ظلت هذه القضية ضمن دائرة تباين واسعة خلال الفترة الأخيرة، إلا أن الأسماء التي تردت فيها لم تخرج من قائمة من ثلاثة أسماء، الأول كلشدار أوغلو وعمدتي إسطنبول وأنقرة، إمام أوغلو ومنصور يافاش.

وفي أحدث التصريحات الخاصة بأكبر الأحزاب المعارضة (حزب الشعب) نفى إردوغان توبراك كبير مستشاري كلشدار أوغلو المزاعم بأن الأخير سيسي «مرشحا مفاجئا». وقال: «قرارنا واضح، مرشحنا هو رئيسنا كمال كلشدار أوغلو. وبالطبع فإن قادة طاولة الستة هم الذين سيقروا من سيكون المرشح».

وجاء حديث المسؤول بعد أيام من إشارة عمدة أنقرة، منصور يافاش، بأنه لم يعد ضمن معادلة سباق الترشيح، معلنا في خطاب دعمه لزعيم الحزب الذي ينتمي إليه، وهو كلشدار أوغلو.

أما إمام أوغلو، فتشير أوساط المعارضة ومراقبين أترك إلى أن اسمه بات مستبعدا من الترشيح كمنافس، لاعتبارات تتعلق بالأحكام القضائية التي باتت تلاحقه، رغم أنه يحظى بتأييد زعيمة «حزب الجيد»، ميرال أكشنار، التي لطالما ألمحت بالقول: «يجب أن يكون هناك مرشح ليفوز»، في إشارة ضمنية قصدت أن فرص كلشدار أوغلو «الضئيلة» للفوز.

وفيما يخص الطاولة السداسية، لا يوجد اعتراض قوي على كلشدار أوغلو، باستثناء موقف أكشنار، بينما نقلت وسائل إعلام عن مسؤولين في حزبها قولهم، الأربعة، إن «نصف أعضاء الحزب يؤيدون ترشيح كلشدار أوغلو والنصف الآخر يعارض».

وأضاف المسؤولون، حسب ما نقل موقع «هالك تي في»، أن «أكشنار ستحيل هذه القضية للجان حزبها كي تحسمها»، وأنه من المتوقع أن يتم الإعلان عن المرشح للجمهور في أول أسبوعين من فبراير المقبل.

لا يمكن الجزم بالموضوع

ويرى الباحث السياسي التركي، مصطفى أوزجان، لموقع «الحرّة» أن «فرص ترشيح كلشدار أوغلو باتت ترتفع أكثر فأكثر في الطاولة السداسية»، وأن «زعيمة حزب الجيد تطلب فقط أن تكون رئيسة للوزراء»، ولذلك قد تتخلى عن نيتها تسمية إمام أوغلو.

ومع ذلك يقول أوزجان إنه «لا يمكن الجزم بالموضوع»، مضيفاً: «قد يرشح علي باباجان وأحمد داوود أوغلو نفسيهما، لكن في حالة لم يعلن كلشدار أوغلو ترشيحه».

«هناك ضبابية فيما يتعلق بجبهة المعارضة، لكن ذلك لا ينفي المؤشرات التي تقود إلى أن زعيم حزب الشعب هو الأكثر بروزاً، من كون قاعدته الكبرى قياسياً بباقي الأحزاب المتحالفة معها»، بحسب أوزجان. ويشير الباحث السياسي التركي، هشام جوناي إلى أن «تحديد المرشح المشترك هو نقطة خلاف كبيرة داخل أوساط المعارضة».

ويوضح حديثه لموقع «الحرّة»: «أكشنار تشير إلى إمام أوغلو أو منصور يافاش وتقول إنها ستدعم هذين الاسمين في حال ترشيح أحدهما، وهذه إشارة إلى أنه لا يوجد إرادة لديها لدعم كلشدار أوغلو». في المقابل يصّر كلشدار أوغلو على ترشيح نفسه، بما أنه «الشخصية التي تقود حزب الشعب الجمهوري»، أكبر أحزاب المعارضة.

ويقول جوناي: «كلشدار أوغلو يريد خوض عمار الانتخابات. في السابق دعم أكمل الدين إحسان أوغلو وبعده محرم إينجه كمرشحين للرئاسة ولم يترشح. الآن يريد أن يجزّب حظه حتى ولو خسر». ووصل كلشدار أوغلو إلى رئاسة «حزب الشعب» عام ٢٠١٠، بعد استقاله سلفه دينيز بايكال، وسبق أن شارك مع «حزب الحركة القومية» المعارض في ترشيح أكمل الدين إحسان أوغلو في أغسطس ٢٠١٤، بطريقة التصويت المباشر، لكنه خسر أمام مرشح «العدالة والتنمية»، حينها إردوغان.

ويتزعم هذا السياسي المعارض التركية باعتباره رئيس أكبر أحزابها، ويعرف داخليا بمواقفه المناهضة بشدة لحزب العدالة والتنمية وحكوماته المتعاقبة، كما يعارض بقوة سياسات الحزب الخارجية. ولا يعرف بالتحديد ما إذا كان سيحظى بحظوظ كبيرة للفوز أمام إردوغان، ولاسيما مع تضارب نتائج استطلاعات الرأي، التي يشير بعضها إلى تزايد قاعدته الشعبية، بينما تظهر أخرى تناقصها قياسياً بالرئيس التركي، الذي يواجه قضايا من شأنها أن تنعكس على نتائج التصويت، على رأسها الاقتصاد ومعدلات التضخم وضعف الليرة.

«مرشحون بين جولتين»

ويتوقع مراقبون أن تحسم الانتخابات من الجولة الأولى، بينما يرى آخرون أن هذا الأمر مستبعد، إذ ستشهد «جولتين» (أولى وثانية).

ويجب أن يحصل المرشحون على نسبة «1+0» من الأصوات على الأقل ليتم انتخابهم، لكن وفي حال لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، تُجرى جولة ثانية بعد ١٥ يوماً، بين المرشحين اللذين حصلوا على أكبر عدد من الأصوات أولاً. وبعد ذلك سينتخب المرشح الذي يحصل على أغلبية الأصوات الصحيحة رئيساً.

ويرجح الباحث أوزجان أن يكون هناك مرشحون آخرون إلى جانب كلشدار أوغلو، إن حسمت قضيته في مقابل إردوغان، ويوضح أنهم «مستقلون ولا يجتمعون تحت أي سقف سواء المعارضة أو الحكومة»، في إشارة منه إلى «حزب الشعوب الديمقراطي» وأحزاب صغيرة أخرى.

من جهته يرى الباحث السياسي هشام جوناي أنه يمكن أن يكون هناك عدة أسماء مرشحة للتنافس، لكنه يضيف: «ميرال أكشنار قالت إنها لن تترشح سابقاً وأعدت هذه الفكرة عدة مرات».

ويضيف: «بالنسبة لعلي باباجان وداوود أوغلو لا يحظيان بتأييد كبير من الجماهير. كيف سيقابلان إردوغان بهذه النسب القليلة (١ إلى ٢ بالمئة)؟. ترشيح أي منهما سيحبط جماهير حزب الشعب الجمهوري، الذي يريد استلام الرئاسة».

يعتبر جوناي أن «حظوظ كلشدار أوغلو في الفوز صعبة والخطوة التي قد يقدم عليها ليست بالسهلة»، وأن «التحديات كبيرة»، ولا سيما في الجولة الأولى من الانتخابات.

مع ذلك «إذا استطاع كلشدار أوغلو نقل الانتخابات الرئاسية إلى الجولة الثانية فعندها ستكون حظوظه مرتفعة وشبه محسومة. في الثانية ستدخل أحزاب أخرى على الخط منها حزب الشعوب الذي سيدعم حتماً أي مرشح يقف بمواجهة إردوغان».

ويتابع الباحث السياسي أن «المشكلة تكمن في نقل الانتخابات إلى الجولة الثانية»، وأن «حسم الانتخابات في المرحلة الأولى هو لصالح إردوغان بشكل واضح».

ماذا عن البرلمان؟

رغم انعكاس الأضواء في المشهد الداخلي التركي صوب الانتخابات الرئاسية، إلا أنها تبدو خافتة حيال الاستحقاق الذي سيجري موعده بالتوازي، وهو الانتخابات البرلمانية.

وكانت التعديلات الانتخابية التي تدخل حيز التنفيذ في شهر مارس المقبل قد خفّضت الحد الأدنى المطلوب من الأصوات (العتبة الانتخابية) لدخول الحزب السياسي للبرلمان إلى ٧ بالمئة بدلا من ١٠ بالمئة. وتنص التعديلات أيضاً على منع انتقال النواب من حزب إلى آخر من أجل تسهيلات الدخول في الانتخابات.

وفي عام ٢٠١٨ انتقل ١٥ نائباً من «حزب الشعب» إلى «حزب الجيد» لتمكينه من دخول الانتخابات، حيث كان قانون الانتخابات يشترط تشكيل كتلة نيابية للحزب داخل البرلمان مؤلفة من ٢٠ نائباً، ليتاح له خوض الانتخابات المقبلة.

وفي القانون السابق، كانت الأحزاب المتحالفة تتمكن من تجاوز العتبة الانتخابية في عموم تركيا من خلال التحالف، ولكن وبموجب التعديلات، يتم الحصول على مقاعد برلمانية عن طريق أصواتهم الانتخابية،

أي إنهم لن يستفيدوا من الأصوات الزائدة، وبالتالي فإنه لن يتم تمثيل الأحزاب في البرلمان عبر الأصوات الفائضة.

وذكرت صحيفة «قرار» التركية أن زعماء «الطاولة السادسة» شكلوا لجنة لتحديد البدائل التي يمكن تطبيقها في الانتخابات البرلمانية من أجل الحصول على الأغلبية الدستورية.

ومن المقرر أن تقوم اللجنة بمحاكاة المقاطعات والدوائر الانتخابية حيث يجب إجراء التحالفات، والأماكن التي ستدخل فيها الانتخابات بقائمة مشتركة أم لا، والمحافظات والمناطق التي ستدخل فيها الأحزاب الانتخابات بمفردها أو بتحالفات ثنائية وثلاثية.

ويعتبر الباحث السياسي التركي، هشام جوناوي أن «العدالة والتنمية وحليفه من الواضح جدا أنهم سيخسرون الأغلبية». ويوضح: «أحزاب المعارضة في الطاولة السادسة وحزب الشعوب الديمقراطي يتجاوز عددهم إذا ضرب بالنسبة والتناسب وانعكاسهم على مقاعد البرلمان عدد المقاعد الخاصة بالحزب الحاكم وحليفه».

ويضيف جوناوي أن «حزب الحركة القومية تراجعت نسبه كثيرا، وربما لن يدخل البرلمان وفقا لآخر استطلاعات الرأي. أصواته تدنت إلى ما دون سبعة بالمئة»، مشيراً: «الأغلبية البرلمانية شبه محسومة لصالح المعارضة، والصراع الآن على المنصب الرئاسي بين الأحزاب».

من جانبه تحدث الباحث مصطفى أوجان عن عدة احتمالات، من بينها أن «العدالة والتنمية ربما يفوز بالرئاسة ويخسر البرلمان»، ولاسيما أن «المعارضة أكثر حظاً فيما يتعلق بالحصول على الأغلبية»، حسب توقعاته، معتبراً أن «خسارة التحالف الحاكم للأغلبية البرلمانية سيغيّر شكل القوة ومصادرها بعد الانتخابات، وبالتالي ستكون المعارضة أكثر قوة من ذي قبل».

دميرتاش: سأقدم التماساً إلى المجلس الأعلى ضد ترشيح أردوغان

الى ذلك أكد الرئيس المشترك السابق لحزب الشعوب الديمقراطي (صلاح الدين دميرتاش) أن ترشيح أردوغان نفسه للانتخابات الرئاسية للمرة الثالثة ليس شرعياً وفق الدستور التركي، موضحاً أنه سيقدم اعتراضاً إلى المجلس الأعلى للانتخابات على ترشيح أردوغان.

وعلى مواقع التواصل الاجتماعي صرح دميرتاش: ترشيح أردوغان للانتخابات الرئاسية لثالث مرة غير قانوني وغير شرعي، لأنه ليس حاصلًا على شهادة دبلوم، وحتى لو كان يحملها فلن يكون رئيساً للمرة الثالثة، وقبول الهيئة العليا للانتخابات بترشيح أردوغان لا يغير هذه الحقيقة، وسيكون المجلس الأعلى للانتخابات شريكاً في جريمة أخرى.

وأضاف دميرتاش: هل أردوغان هو الملك الذي لا تشمل القوانين والدستور؟ أنا لا أعترف به كملك.

*الحرّة-احوال تركية-فرانس بريس



تركيا على شفا الديكتاتورية مع اقتراب الانتخابات

شفا الانهيار. قد يؤدي سلوك أردوغان إلى تحويل البلاد من الحالة غير الديمقراطية اليوم إلى دكتاتورية كاملة مع اقتراب موعد الانتخابات.

عندما أصبح رئيساً للوزراء لأول مرة في مارس/ آذار ٢٠٠٣، قدّم أردوغان الكثير من الوعود للأتراك. كان العلمانيون يخشون أجندته الإسلامية المفرطة، لكنّه وحزبه «العدالة والتنمية» لم يركّزوا على السعي وراء ذلك. في أعوامها الأولى، منحت حكومة أردوغان استقراراً اقتصادياً وسياسياً غير مسبوقٍ للبلاد، إذ أبعد أردوغان الجنرالات الذين تدخلوا في السياسة ونفذوا الانقلابات، وأدخل إصلاحاتٍ لتعزيز الاقتصاد. حتى أنه أشعر الكرد، وهم أكبر أقلية عرقية في تركيا، بقرب

«* ملف مجلة «ذي إيكونوميست»

تمتلك تركيا ثاني أكبر جيش في حلف الناتو وتلعب دوراً حاسماً في المنطقة، لا سيما في سوريا التي دمّرتها الحرب. وفي ذات الوقت، تمارس نفوذاً متزايداً في غرب البلقان وشرق البحر الأبيض المتوسط ومؤخراً في إفريقيا. وفي الحرب الروسية الأوكرانية، شاركت أنقرة العام الماضي في الوساطة من أجل السماح بشحن المزيد من الحبوب الأوكرانية إلى العالم.

لذا يجب على الغرب الانتباه إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا، والتي اقترح رجب طيب أردوغان إجراؤها في ١٤ مايو/أيار. ويزداد الأمر سوءاً عند النظر إلى سلوك رئيسها المتقلّب الذي دفع بالبلاد إلى

يجب على الغرب الانتباه إلى الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في تركيا

غريبة الأطوار إلى سياسة عامة في البلاد، وأبرزها علاج مشكلة التضخم من خلال تخفيض نسبة الفائدة، إذ فرض على البنك المركزي المستقل سابقاً هذه النظرية. واليوم، تعتبر هذه السياسة الاقتصادية السبب الرئيسي في ارتفاع نسبة التضخم إلى 64 في المئة، بالتزامن مع الصعوبات المعيشية نتيجة ارتفاع الاسعار باستمرار. عبّر الناخبون في المدن الكبرى عن رفضهم لأردوغان وسياساته، حيث خسر حزبه قبل ثلاثة أعوام الانتخابات البلدية في أكبر ثلاث مدن هي أنقرة واسطنبول وإزمير. وتشير استطلاعات الرأي إلى أنه قد يخسر الرئاسة بعد أربعة أشهر، إذا اتّحدت المعارضة خلف مرشح قوي وكانت الانتخابات نزيهة إلى حد ما.

لكن من دون أدنى شك، يعمل أردوغان على هندسة الانتخابات لصالحه، إذ أبعّد رئيس بلدية اسطنبول أكرم إمام أوغلو، والذي يعتبر أكثر منافسيه قبولاً وشعبية، بعدما حُكم عليه مؤخراً بالسجن ومُنع من السياسة لاتهامه مسؤولي الانتخابات الذين ألغوا فوزه الأول على رأس البلدية بـ«الحمقى». كذلك، طلبت الحكومة من المحكمة الدستورية إغلاق حزب الشعوب الديمقراطي، أكبر حزبٍ كردي، والذي يقبع العديد من قاداته في السجن. كما جمّدت المحكمة الحسابات المصرفية للحزب المذكور. أما المعارضة، فستحتاج إلى دعم

السلام بعد معاناةٍ طويلة من الاضطهاد على يد الجيش. في عام 2005، حقق ما عجز عنه جميع أسلافه، حينما تم الإعلان عن الانطلاق الرسمي للمحادثات بشأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وكان ذلك بمثابة جائزة بالنسبة إليه.

لكن، كلما طال بقاء أردوغان في السلطة، كلما زاد استبداده. بعد 11 عاماً كرئيس للوزراء، تم انتخابه رئيساً للجمهورية، بعد أن حوّل هذا المنصب البروتوكولي سابقاً إلى موقعٍ يسيطر على أغلب مفاصل الحكم. بعد محاولة الانقلاب في 2016، تم طرد عشرات الآلاف من الأشخاص من وظائفهم أو اعتقالهم.

قام أردوغان بالاستيلاء على مؤسسات الدولة وإحكام قبضته ما أدى إلى تآكل الضوابط وإحداث خللٍ في التوازنات. حوّل الكثير من وسائل الإعلام إلى أداة للترويج لحكومته وقام بمراقبة الإنترنت. ألقى بالعديد من منتقديه، بمن فيهم قادة المعارضة، في السجن. وفي ذات الوقت، همّش خصومه داخل حزب العدالة والتنمية. كما عمل على استخدام القضاء كوسيلةٍ لمضايقه المعارضين.

يقترّب أردوغان من عقده الثالث في السلطة. يجلس في قصرٍ شاسعٍ يوجّه الأوامر إلى رجال البلاط الذين يخشون إبلاغه بأخطائه، وسرعان ما تحوّلت معتقداته

كلما طال بقاء أردوغان في السلطة، كلما زاد استبداده

على الرغم من أن محادثات عضويتها للاتحاد الأوروبي لا تزال عالقة، إلا أنها لا تزال تأمل في اتحادٍ جمركي مطورٍ وموسع مع الاتحاد من شأنه أن يعزز النمو. وهي بحاجة إلى إيجاد طريقةٍ لإنعاش الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تعثر نتيجة غموض المستقبل السياسي والاقتصادي. تعتمد تركيا على التكنولوجيا الغربية لتحسين إنتاجيتها المنخفضة. وتريد أسلحةً غربية ولا سيما طائراتٍ أمريكيةٍ مقاتلة. لن تكون قادرة على تأمين أي من هذه الأشياء إذا أدار أردوغان ظهره للديمقراطية وانضم إلى نادي الديكتاتوريين. كل ذلك، يمنحه حافزاً قوياً للالتحاق بالغرب.

وهذا من شأنه أن يمنح القادة الغربيين القدرة على المساومة. يساوم أردوغان بكل القضايا وينتهز الفرص لتحقيق مصالحه، كما فعل مؤخراً مع العديد من جيرانه في الشرق الأوسط. لذلك، يجب على القادة الغربيين أن يظهروا لأردوغان مدى انزعاجهم من سلوكه من خلال التحدث علانية قبل الانتخابات. لم يفت الأوان بعد لسحب أردوغان من حافة الهاوية. لكن على الغرب البدء في تحذيره الآن.

* الترجمة: المركز الكردي للدراسات

الناخبين الكرد إذا أرادت الإطاحة بالرئيس. في ظل حكم أردوغان، نادراً ما كانت الانتخابات نزيهة، لكنها كانت حرة على نطاقٍ واسع، وشارك فيها عدد كبير من الناخبين. هذه المرة، تتزايد المخاوف من أن تؤدي خشية أردوغان من الهزيمة، إلى المساس بحزبها ونزاهتها.

على القادة الغربيين الاهتمام بالأمر بشكلٍ أكبر، إذ امتنعت واشنطن والاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان عن انتقاد أردوغان خوفاً من أي رد فعلٍ من قبل حليفهم الأساسي في حلف الناتو. لا أحد يريد أن تصبح دولةً مهمة مثل تركيا مارقة تماماً. يدرك الجميع أن رئيساً تركيا شرساً يمكنه أن يتسبب في ضررٍ كبير. يمكنه إثارة نزاعاتٍ إقليمية أكثر حدة مع اليونان وقبرص. يمكن أن يخلق المزيد من الفوضى في سوريا. يمكنه السماح لخمسة ملايين مهاجرٍ ولجئٍ في تركيا بالإبحار إلى جنوب أوروبا، وهو أمر سيقدم عليه الكثيرون لو استطاعوا ذلك. ويمكنه تجاوز رفضه الحالي للانحياز إلى جانبٍ معينٍ في أوكرانيا، على الرغم من كونه عضواً في حلف الناتو، من خلال الاستمرار في منع انضمام فنلندا والسويد إلى الحلف. ومع ذلك، فإن تركيا بحاجة أيضاً إلى الغرب، ليس أقلها استعادة بعض الاستقرار لاقتصادها المنهك.

رؤى و قضايا عالمية



محمد صالح صدقيان:

حراكٌ لافتٌ في الشرق الأوسط.. حربٌ أم سلام؟

ضغط سياسي وإقتصادي وأمني على الحكومة الإيرانية. تطورات عدة حدثت في الأسابيع القليلة الماضية لم تكن طهران بعيدةً عنها، دشَّنها رئيس وزراء "إسرائيل" بنيامين نتنياهو بتشكيل حكومته اليمينية الدينية المتطرفة التي جعلت رئيس الوزراء القطري السابق

في خطوة غير مفاجئة، أقر البرلمان الأوروبي قراراً وضع بموجبه الحرس الثوري الإيراني في لائحة الإرهاب المصنفة أوروبياً. هذا القرار وإن كان لا يلزم الحكومات الأوروبية إلا أن وضعه على طاولة هذه الحكومات، يُشكّل عنصر

إيران لديها خطط بديلة وجميعها على الطاولة

والبحرين.

زُد على ذلك، تواجد مبعوث البيت الأبيض لمنطقة غرب آسيا بريت ماكغورك في بغداد، بالتزامن مع وجود قائد فيلق القدس الإيراني الجنرال اسماعيل قآني.

ترافق ذلك مع نفي البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة خبر لقاء رئيس البعثة سعيد ايرواني مع المبعوث الأمريكي روبرت مالي؛ وقالت إن ايرواني يلتقي العديد من السياسيين والأكاديميين لكنه لم يلتق المسؤولين الأمريكيين.

هذه الأجواء تشي بمجملها بتطورات مهمة "قد" تحدث في المنطقة أو يُراد منها تسخين الملفات للتضييق على إيران واستكمال محاصرتها والتلويح لها بالعصا الغليظة من أجل تحقيق مصالح وأهداف غربية وإقليمية على حد سواء.

إلا أن طهران لن ترتعد خوفاً عندما يضع الأوروبيون حرسها الثوري على القائمة الإرهابية؛ ولن ترتبك أو ترتجف عندما تسمع تهديدات تننيها هو.

فالوزير الإيراني عبد اللهيان قال بعد إنتهاء جولته الإقليمية إن فلسطين اليوم من البحر إلى النهر ومن الضفة إلى القطاع "أقوى من أي وقت مضى"، وأن العامل المشترك في كل الحروب العسكرية والإقتصادية التي شنها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني كان النصر للفلسطينيين والهزيمة للعدو الذي بات يُدرك

حمد بن جاسم آل ثاني، إستناداً إلى معلومات سياسية وأمنية يقول إن هناك ترتيبات لقصف أهداف إيرانية وأن المنطقة مقبلة على أزمة كبيرة وتصعيد عسكري قد يهز الأمن والاستقرار فيها وستكون له عواقب إقتصادية وسياسية وإجتماعية وخيمة.

وكان تننيها هو قد ذكر أنه جهز حُططاً لمهاجمة المنشآت النووية الإيرانية وأن حكومته جاهزة لتنفيذها، في الوقت الذي سرت مصادر الكيان أن تننيها هو ألمح إلى بعض أعضاء وزارته أنه قادم لتحقيق هدفين على صعيد السياسة الخارجية؛ أولهما يتعلق بوقف البرنامج النووي الإيراني بأي وسيلة أو ثمن؛ وثانيهما بتوسيع خطوات التطبيع مع الدول العربية وتعميقها.

في المقابل، أجرى وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان جولة إقليمية قادته إلى لبنان وسوريا وتركيا حيث التقى خلالها كبار المسؤولين في هذه الدول، إضافة إلى فعاليات ناشطة في محور المقاومة الذي ترعاه طهران.

في هذه الأجواء، نقل عضو في البرلمان الإيراني أن روسيا سترسل طائرات "سوخوي 35" ومنظومات صاروخية ونظماً عسكرية ومروحيات إلى طهران في النصف الأول من هذا العام.

وفي سياق هذه التطورات، عُقد إجتماع قمة في أبو ظبي ضم قادة الإمارات، الأردن، مصر، قطر، عُمان

الأوروبيون هم أضعف حلقات المواجهة وعليهم التفكير بركوب ناقلات مصفحة

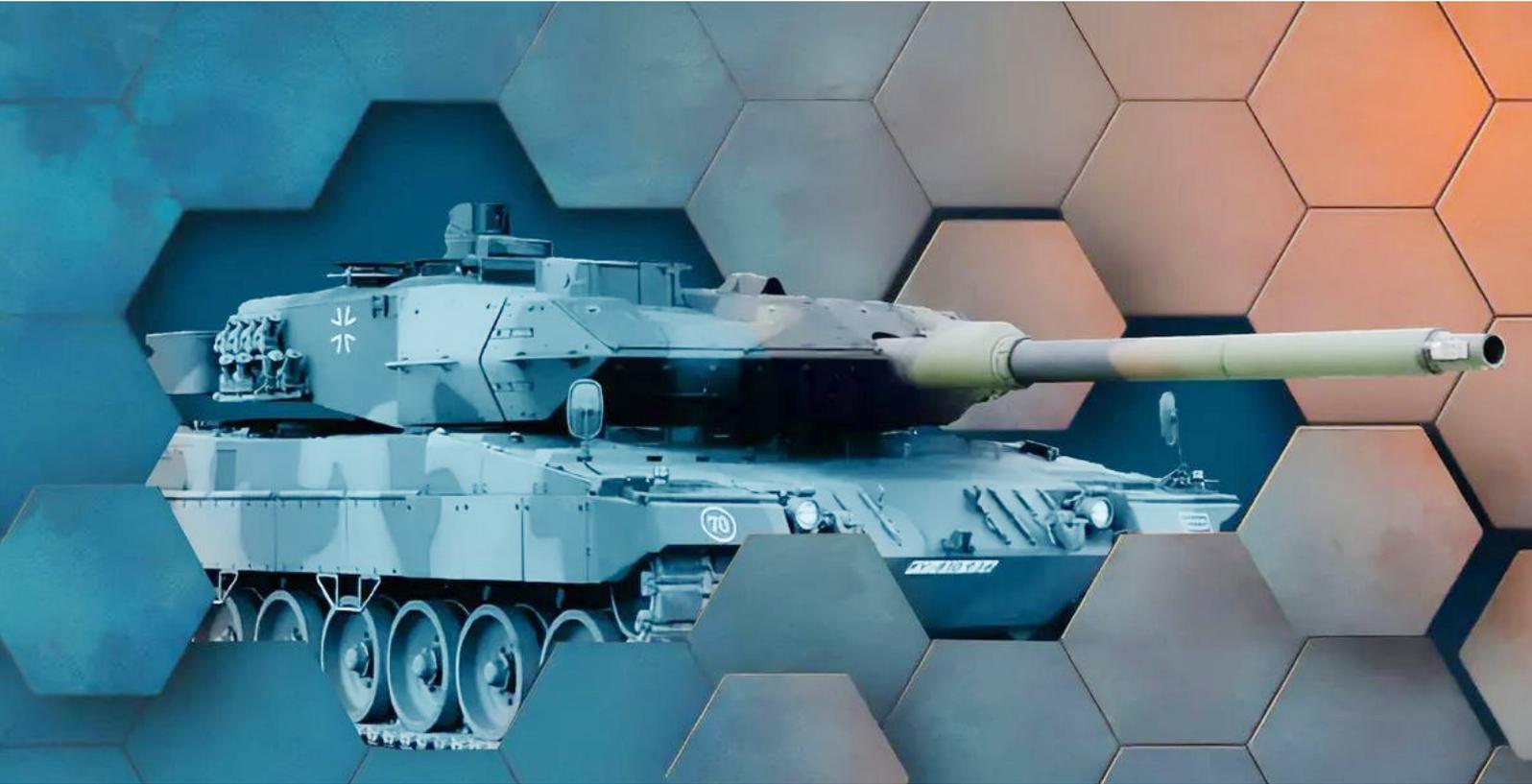
من القوات المسلحة الإيرانية - على لائحة الإرهاب.
الدول الغربية - يضيف المسؤول الإيراني الرفيع
المستوى - تدرك أن الأمن القومي الإيراني "خط أحمر"،
وأن طهران تملك عديد الأوراق المحلية والإقليمية
لتأمين هذا الأمن وأن سياسة العصا والجزرة التي
يستخدمها الغرب يجب أن تُستبعد لصالح المصالح
المشتركة وقاعدة "رابح رابح"؛ وما عدا ذلك فإنهم يلعبون
بالنار ويحركون الرمال غير المستقرة تحت أقدامهم في
منطقة الشرق الأوسط.

ويسترسل المسؤول الإيراني أن إيران "لديها خطأً
بديلة وجميعها على الطاولة. بعضها مُفَعَل والآخر
ينتظر التطورات. بعضها مُعلن والآخر غير مُعلن.
والأوروبيون هم أضعف حلقات المواجهة. وإذا كان
الغربيون يتجولون الآن في عواصم المنطقة بسيارات
مصفحة فعليهم التفكير بركوب ناقلات جند مصفحة
في المستقبل". قلت لصديقي المسؤول الإيراني "هل
مسموح لي نقل ما تفضلت بقوله"؟ أجابني "اكتب كل
ما سمعته ولا تخف من أحدا. انها المنازلة.. ونحن لها".

* أكاديمي وباحث في الشؤون السياسية

* POST-180

أبعاد المعادلات الجديدة التي تتحرك في الميدان.
أما الموقف الأوروبي فلا يتميز عن موقف أمريكا،
أما الحديث عن حقوق الانسان، فهو "بمثابة ذر للرماد في
العيون"، فلا المرحومة مهسا أميني "مهمة للأوروبيين
ولا علي رضا أكبري (نائب وزير الدفاع الأسبق الذي أعدم
مؤخراً بتهمة تجنيده لمصلحة المخابرات البريطانية)".
المهم - كما يقول مسؤول إيراني رفيع المستوى -
"كيف يمكن تغيير السلوك الإيراني في الإقليم؟ وكيف
يمكن ضبط الايقاع النووي الإيراني؟ وما هو مصير
كمية اليورانيوم المخصب بنسبة 60 بالمائة؟ لا يمكن
التقليل من أهمية وخطورة الحرب الغربية المُركبة التي
نُشِن ضد إيران خصوصاً ما يتعلق بحقوق الإنسان؛ لكن
إذا كان صحيحاً أنها تحاول استكمال ملفات تستطيع
استخدامها في وقت ما لادانة إيران واعطاء المشروعية
الدولية لأي حرب ضد إيران؛ إلا أن الصحيح أيضاً أنها
تعمل على تحطيم ما تبقى من ثقة متأرجحة للإيرانيين
حيال السلوك الغربي، ما يجعلهم يبتعدون أكثر عن
الوعود الغربية التي لا يرون فيها أي مصداقية؛ لمصلحة
التشدد الذي ينعكس بشكل غير مباشر على الأمن
والاستقرار في المنطقة، بما في ذلك وضع المصالح
الأوروبية في اللائحة الارهابية المصنفة إيرانياً إذا وضع
الإتحاد الأوروبي الحرس الثوري - الذي هو جزء لا يتجزأ



شادي عبد الحافظ:

العملية ليوبارد .. كيف تخطط أوكرانيا لاختراق الروس واستعادة أراضيها؟

Javelin) المضاد للدبابات، امريكي الصنع، الذي استخدمه الأوكرانيون لمواجهة الروس، وبسبب آثاره الفعالة حقا في تحييد هجوم الدبابات، فقد أصبح من يحمله وكأنما يحصل على بركة من السماء، هذا الشخص صغير الحجم الذي يحمل سلاحا وزنه أقل من ٢٠ كيلوغراما يستطيع عبر «جافلين» مواجهة دبابة تزن أكثر من ٤٠ طنا!

و«جافلين» هو نظام محمول مثل الآر بي جي، طُوّر لخدمة الجيش الامريكي، يبلغ مده ألفي متر، ويتمتع بمزايا عديدة مثل خفة الوزن وسهولة التشغيل إلى درجة أن أي شخص تقريبا يمكن أن يتدرب على تشغيله، لكن الأهم من ذلك أنه يتبع تقنية «أطلق وانس» (Fire-

إذا واتتك الفرصة لتزور شارع سومسكا في مدينة خاركيف، ثاني أكبر مدينة في أوكرانيا، فيمكن بسهولة أن تلاحظ العديد من الدبابات الروسية من فئة «تي-٧٢» (T-72) ملقاة جانبا وكأنها جبل صغير من القمامة. شهدت هذه المدينة معارك ضارية خلال بدايات الحرب بين فبراير/شباط وإبريل/نيسان ٢٠٢٢، كان أحد طرفيها هذه الدبابات، لكن الطرف الآخر لم يكن دبابة أخرى، ولا حتى عربة مدرعة، بل «القديسة جافلين».

وإذا كنت لا تعرف، ف«القديسة جافلين» هو ميم انتشر على الإنترنت بكثافة شديدة في بدايات الغزو الروسي لأوكرانيا، فيه يظهر رمز ديني لشخصية تشبه القديسة تحتضن «صاروخ جافلين» (FGM-1٤٨)

أناسا مثل إيلون ماسك (الرجل الذي يعلق حاليا على كل شيء تقريبا) للقول إن الدبابات أصبحت أفضا للموت، لكنه لم يكن رأي ماسك فقط، فقد تساءل بالفعل عدد من متخصصي التقنيات العسكرية وجنرالات الحروب عن مصير الدبابات، ليس فقط في الحرب الأوكرانية، بل الحرب كلها.

لكن يبدو أن هذا النقاش لم يستمر طويلا، فبعد ما أنجزته القوات الأوكرانية من تقدّم ونجاحها في الانتصار في عدد من المعارك على الروس، كل ذلك بالطبع بمساعدة السلاح الأوروبي والأمريكي، سرعان ما برزت من جديد الحاجة إلى الدبابات القتالية الرئيسية من أجل الاستثمار في هذا النصر، واستغلال ما تحقق من اختراقات

أحدثتها المدفعية في خطوط الروس، لاستعادة المواقع المحصنة فيما تبقى من الأراضي الأوكرانية في جنوب شرق البلاد.

في تلك المرحلة من الصراع، برزت الحاجة إلى «دبابات القتال

الرئيسية» (Main Battle Tanks) (٣)، وهي ببساطة أدوات للاختراق وفرض سيطرة القوات على الأرض، يمكنك أن تضرب أي أهداف بالطائرات والمسيرات وأنواع الصواريخ المختلفة، لكن في النهاية ستحتاج إلى أن تُدخل المشاة إلى أرض المعركة للتحكم في المواقع، والدبابات هي قوة متحركة بخفة تضرب النيران المباشرة، ومحمية بالدروع الخفيفة، ولديها القدرة على المناورة.

تُثبت الحاجة الأوكرانية الحالية أن الدبابات سلاح لا يمكن تعويضه إلا بتقنيات متطورة في النطاق نفسه. في النهاية، لا تزال السيطرة على الأرض مهمة، خاصة إذا كان العدو يستخدم هو الآخر دبابات يجب عليك أن تمر خلالها قبل الوصول إلى مبتغاك، أضف إلى ذلك أن هناك

(and-forget) التي تُمكن المُطلق من إصابة الهدف دون الحاجة إلى التصويب عليه بدقة، وذلك بفضل المعدات الإلكترونية والمستشعرات الحرارية والبصرية بداخل الصاروخ، التي تتتبع الحرارة الصادرة من محرك الدبابة أو أي مصدر للحرارة على متنها.

كل ما يتطلبه الأمر من الجندي في حالة «جافلين» (وكذلك الحال مع النظام البريطاني «نلوا» (NLWA) الذي استُخدم كذلك في أوكرانيا) أن يركز على الهدف -حتى إن كان متحركًا- لمدة ثلاث ثوانٍ فقط ثم يضغط زر الإطلاق ويهرب. بعد الإطلاق، يطير الصاروخ بشكل مستقل نحو الهدف ويُجري التصحيحات اللازمة لمساره وفقا للبيانات التي حصل عليها من منظومة التتبع الخاصة به.

دفع النجاح الذي حققه «جافلين» والأنظمة المماثلة إلى التشكيك في دور الدبابات على أرض المعركة، سواء في الحالة الأوكرانية خصوصا أو في الحرب المستقبلية

عموما، يجد هذا الرأي دعما أيضا من حرب ناغورنو كاراباخ الأخيرة عام ٢٠٢٠، حينما دُمرت الدبابات الأرمينية مثل لعب الأطفال بسبب الدرونز الانتحارية (٢) (الذخيرة المتسكعة) الأذربيجانية تركية الصنع، وهو أمر تكرر في ساحات صراع أخرى مثل ليبيا وسوريا، فالأسلحة الجديدة المضادة للدبابات مثل «جافلين» أو الدرون الانتحارية تعمل بكفاءة في كل أنواع الطقس، وتأتي ضرباتها من أعلى، إلى جانب دقة شديدة في الاستهداف تبدو معها الدبابات سلاحا باليا عفا عليه الزمن.

عودة الدبابات

حتى وقت كتابة هذه الكلمات، يُعتقد أن روسيا قد فقدت نحو ١٤٠٠ دبابة خلال الحرب في أوكرانيا، دفع ذلك

النجاح الذي حققه جافلين دفع إلى التشكيك في دور الدبابات على أرض المعركة

على الأرض لتتعامل مع المشاة من الأعداء وتحيد صواريخهم المضادة للدبابات والصاروخ (ATGM)، والدبابات تخترق الثغرات في خطوط العدو لدعم دخول المدرعات في المقام الأول، وبالتالي يتحقق نهج الحرب متحدة الأذرع (Combined arms)، وفيها تُدمج الأسلحة القتالية المختلفة للجيش لتحقيق تأثيرات تكاملية.

توقف الإمداد

في تلك النقطة تحديدا يظهر الخلاف الذي تصدّر العناوين خلال الفترة الماضية، فرغم أن بريطانيا وافقت بالفعل على تزويد أوكرانيا بدبابات قتال رئيسية من النوع «تشانجر ٢» (Challenger ٢)، فإن العدد الذي تعهدت

به قليل جدا (١٤ فقط)، كما أن قدراتها أقل من دبابات قتالية أخرى مثل الألمانية «ليوبارد» والامريكية «أبرامز»، والمشكلة الأكبر أن كلاً من الولايات المتحدة وألمانيا ظلت تماطل طويلا في إرسال الدبابات

إلى أوكرانيا، ويُلقى كلٌّ منهما اللوم على الآخر، قبل أن يتغير الأمر في الساعات الماضية، حيث نقلت وسائل إعلام في ألمانيا والولايات المتحدة أن البلدين وافقا بالفعل على إمداد أوكرانيا باحتياجاتها من الدبابات.

بالنسبة إلى الدبابة الامريكية، المعروفة باسم «أبرامز إم ١» (Abrams M1)، فهي تتميز بمدى إطلاق طويل، وهي الآن واحدة من أثقل الدبابات في الخدمة، حيث تزن نحو ٦٢ طنا متريا (ثقل الدبابة علامة تميز). دخلت الدبابة الخدمة عام ١٩٨٠، وهي حاليا الدبابة القتالية الرئيسية لجيش الولايات المتحدة، وتصدّر إلى مصر والكويت والمملكة العربية السعودية وأستراليا والعراق وغيرها، وقد استخدمت «أبرامز» لأول مرة في القتال في

مشكلة إضافية تجعل الدبابات مطلبا رئيسيا لأوكرانيا، فقد فقدت راجمة الصواريخ الامريكية «هيمارس» (HIMARS M1٤٢)، التي دمرت القوات الروسية ببراعة خلال العمليات الأوكرانية المضادة في خريف ٢٠٢٢، امتيازاتها لأن الروس ابتعدوا أكثر عن مداها لتجنبها، كما أن إمداداتها قد تواجه نقصا خلال الشهور القادمة.

حاليا، تطلب أوكرانيا من حلفائها الغربيين ٣٠٠ دبابة و٥٠٠ مركبة مدرعة، بالإضافة إلى ما لا يقل عن ٧٠٠ نظام مدفعي جديد، ويقول السياسيون في كييف (٤) إن هذا سيمنحهم القوة القتالية لتحرير البلاد في حدود ٢٣ فبراير/شباط (تاريخ بداية الحرب الروسية الأخيرة)، مع خطة ممتدة لتحرير شبه جزيرة القرم (تسيطر عليها روسيا

عام ٢٠١٤) إذا تمكّنوا من الانتصار. يستخدم الجيش الأوكراني بالفعل دبابات من الحقبة السوفيتية تبرع بها الحلفاء من أوروبا الشرقية أو استولى عليها الروس، لكنها لا شك لا تُقارن بقدرات الدبابات الغربية المتطورة.

بالفعل قال مسؤولو البيت الأبيض إن وزارة الدفاع ستسلم مركبات «برادلي» القتالية (BFV) وناقلات الجنود من طراز «سترايكر» إلى أوكرانيا في المستقبل القريب، وهي مركبات مدرعة يمكنها نقل جنود المشاة في مناطق القتال وتوفر قدرات دفاعية كبيرة، لكن الأهم أنها تمتلك مزايا هجومية أيضا، حيث يمكنها مهاجمة قوات العدو والمركبات المدرعة الخاصة به أثناء وجودها في قلب المعركة.

لكن السيطرة على الأرض لا يمكن أن تحدث فقط باستخدام المركبات المدرعة، يجب أن يكون هناك تنغم بينها وبين الدبابات، المركبات المدرعة تنتشر

روسيا قد فقدت نحو 1400 دبابة خلال الحرب في أوكرانيا

من التصميمات المشتقة من الحقة السوفيتية التي استخدمها كلا الجانبين (الروس والأوكرانيون) في هذه الحرب، مثل الدبابات «تي-٧٢» و«تي-٦٤» و«تي-٩٠»، ففي حين أن دبابات المعارك الغربية الرئيسية الحديثة يزيد وزنها على ٦٠ طنا، عادة ما يتراوح وزن الدبابات الروسية بين ٤٠-٥٠ طنا. أضف إلى ذلك أن سرعاتها للأمام أكبر بفارق يسير من الدبابات الروسية، والأهم أن سرعتها في التراجع للخلف أكبر بفارق تنافسي، ما يعني في المجمل قدرات أكبر على المناورة والسيطرة على الأرض.

في الواقع، يمكن لدبابة قتال غربية حديثة مثل «أبرامز» أو «ليوبارد» أن تضرب أهدافا على بُعد عدة كيلومترات وتتحرك بسرعة وتستوعب معظم أنواع نيران الدبابات الروسية، كما أن لديها

تقنيات تصوير حراري وتكبير متطورة، ما يجعلها أكثر قابلية لاكتشاف وجود، ومن ثم ضرب، العدو مبكرا، يعني ذلك أننا بالفعل نتحدث عما يمكن اعتباره «نقطة تحوّل» في مصير هذه الحرب.

العملية ليوبارد

تحظى «ليوبارد» باهتمام كبير حاليا من ناحية الأوكرانيين، ليس فقط لتفردا الشديد، ولكن نظرا لوجود الكثير من الدبابات من النوع «ليوبارد» بالقرب من أوكرانيا، فهناك نحو ٢٠٠٠ دبابة قتال من طراز «ليوبارد» تحتفظ بها حاليا ١٣ دولة في قارة أوروبا، وبالتالي فإنها جاهزة للسفر والعمل في أوكرانيا. أما بالنسبة لـ«أبرامز»، فيظل إمداد أوكرانيا بها محاطا بمشكلات لوجستية كبيرة، أضف إلى ذلك أن محركاتها التوربينية تستهلك

حرب الخليج الثانية، وكانت حاضرة في حرب أفغانستان وحرب العراق، كما شاركت في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية.

على الجانب الآخر تأتي (٦) «ليوبارد-٢» (Leopard ٢) الألمانية، وهي كذلك واحدة من أقوى الدبابات في العالم، حيث يمكنها إصابة هدف بحجم ثلاجة على مسافة ٣ كيلومترات، وقد استخدمها الجيش الألماني لعقود من الزمن، واستخدمتها جيوش من ١٣ دولة أوروبية أخرى، وكذلك جيوش دول مثل كندا وإندونيسيا، واستخدمت خلال النزاعات في كوسوفو وأفغانستان وسوريا. بدأ تطوير

دبابة القتال الرئيسية

«ليوبارد-٢» في السبعينيات، واعتمدت دبابة رئيسية عام ١٩٧٩.

تمتلك كلتا الدبابتين مدفعا رئيسيا أملس من نوع «راينميتال» (Rheinmetall) بعبارة ١٢٠ ملم، وتحمل كل

منهما أكثر من ٤٠ طلقة للبندقية الرئيسية، وتستخدم عادة نوعين رئيسيين من الذخيرة: طلقات خارقة للدروع، وأخرى متعددة الأغراض. وجّهت كل منهما بدرع «شوبهام» (Chobham) متطور يوفر دفاعا قويا ضد الطلقات الخارقة للدروع والأسلحة المضادة للدبابات.

أضف إلى ذلك أن خزانات الوقود والذخيرة تكون في حجرات منفصلة لحماية الطاقم من خطر انفجار ذخيرة الدبابة في حالة تلف الخزان. وإلى جانب ذلك، تُجهز الدبابتان بحاسوب رقمي للتحكم في الحرائق، وأنظمة إخماد حريق أوتوماتيكية، لسلامة الطاقم. في النهاية، تتشابه الدبابتان في الكثير من المواصفات مع اختلاقات بسيطة، ويرجع ذلك إلى كونهما نتاج برنامج تطوير تقني أمريكي ألماني مشترك في السبعينيات.

تُعدّ دبابات الناتو عموما أثقل (٧) وأكثر حماية

فقد أعلن بيسكوف، في وقت سابق هذا الأسبوع، أن أي إمدادات من الدبابات الألمانية إلى أوكرانيا ستترك «أثراً لا يُمحى» على العلاقات الثنائية بين موسكو وبرلين.

وقبل ذلك، قال إن الأسلحة الغربية المرسلّة لأوكرانيا من شأنها فقط إطالة أمد النزاع، ومفاقمة معاناة المدنيين الأوكرانيين في نهاية المطاف.

في الواقع، يُمثّل إمداد أوكرانيا بهذا النوع من القطع التقنية العسكرية المتقدمة (ليوبارد) قفزة إضافية في الدعم الغربي لأوكرانيا، فذلك لا يعني فقط تطويراً حالياً لحرب قائمة، ولكنه بالتبعية يعني امتلاك الأوكرانيين قدرات تقنية عسكرية مؤثرة ستستمر خبراتهم فيها على مدى عقود قادمة، وهو ما يُقلق الروس.

الأهم أن كل ما سبق يأتي في ظل تراجع

عسكري واضح لموسكو خلال الأشهر الماضية، رغم أن روسيا نجحت مؤخراً في تقليل خسائرها والتحرك من جديد للسيطرة على المزيد من المدن، بعد قرار بوتين (٩) بتعبئة ٣٠٠ ألف جندي إضافي وتعديل انتشار القوات في المدن الأوكرانية وتغيير الإستراتيجيات القتالية. يضع ذلك حملاً ثقيلاً على الألمان تحديداً ومن خلفهم بقية دول الناتو ودفعهم لاتخاذ القرار الصعب بتوريد الدبابات إلى كييف. ويبقى التساؤل الرئيسي هنا: كيف ستغير «ليوبارد» وجه المعركة في أوكرانيا؟ وهل ستقرب الحرب من نهايتها أم أنها ستكون بداية لمرحلة جديدة من التصعيد؟

*موسوعة المعرفة

كميات كبيرة من وقود الطائرات، وهو أمر مكلف للغاية، كما أنه يحتاج إلى خطوط إمداد ذات طبيعة مختلفة، على خلاف «ليوبارد» التي تعمل بالديزل.

في هذه النقطة تحديداً، ظل الأمريكيون والألمان يتجادلون لفترة طويلة، الكونغرس الأمريكي يرفض إمداد أوكرانيا بالدبابات «أبرامز» للأسباب السابقة، قائلاً إن «ليوبارد» تبدو منطقية أكثر، بينما يؤكد (٨) المسؤولون الألمان أنهم لن يرسلوا دباباتهم من طراز «ليوبارد» إلى أوكرانيا، ولن يسمحوا لأي دولة أوروبية أخرى فعل ذلك، ما لم توافق الولايات المتحدة أيضاً على إرسال دبابات «أبرامز» إلى أوكرانيا.

هذا التردد تقف وراءه مخاوف من أن إمداد أوكرانيا بالدبابات يمكن أن يحول الأمر فعلياً إلى حرب بين روسيا وحلف الشمال الأطلسي، ويزيد من مخاطر التصعيد الروسي.

السيطرة على الأرض لا يمكن أن تحدث فقط باستخدام المركبات المدرعة

الكرملين: الدبابات الغربية سوف «تحترق»

وأعلن الكرملين، أنه في حال قامت الدول الغربية بتزويد أوكرانيا بدبابات ثقيلة، فإن تلك الآليات ستُدمر في ساحة المعركة، وذلك في وقت تنتظر كييف قراراً من برلين حول تسليمها دبابات من طراز «ليوبارد-٢».

وقال المتحدث باسم الكرملين، دميتري بيسكوف، للصحافيين: «من الناحية التكنولوجية، الخطة فاشلة. هناك مبالغة في تقدير الإمكانيات التي ستضيفها هذه الدبابات للجيش الأوكراني»، مضيفاً: «هذه الدبابات ستحترق مثل سواها. إنها باهظة الثمن فحسب».

كما عرض الكرملين مجموعة من الردود على خطط حلفاء كييف دعم القوات الأوكرانية بدبابات «ليوبارد».

المرصد

AL-MARSAAD

الموسم الثاني للإنصات المركزي



marsaddaily.com



[marsaddaily](https://www.facebook.com/marsaddaily)



[almrsd1994](https://twitter.com/almrsd1994)



[marsad daily](https://www.youtube.com/marsad-daily)



[marsaddaily](https://www.telegram.com/marsaddaily)